دور المناطق الصناعية في تعزيز الأمن الاقتصادي في فيتنام: العوامل المؤثرة والدروس المستفادة

The Role of Industrial Zones in Enhancing Economic Security in Vietnam: Influencing Factors and Lessons Learned

م.د. عبير مرتضى حميد السعدي [1]

Lect. Abeer Murthada Hamid (PhD)

الخُلاصة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المناطق الصناعية في تحقيق الأمن الاقتصادي في فيتنام، من خلال استعراض الإطار المفاهيمي لكل من المناطق الصناعية والأمن الاقتصادي وتوضيح العلاقة بينهما. كما استعرضت الدراسة تطور المناطق الصناعية وتوزيعها الجغرافي في البلاد. وتناقش الدراسة ايضاً دور المناطق الصناعية في تعزيز الأمن الاقتصادي باستخدام بعض المؤشرات الاقتصادية، لتتناول فيما بعد العوامل التي ساهمت في نجاح المناطق الصناعية في فيتنام، مثل البيئة التشريعية المشجعة للاستثمار، البنية التحتية المتكاملة، وفرة الأيدي العاملة، واستخلاص أهم الدروس من تجربة فيتنام في هذا المجال، والتي يمكن أن تكون نموذجاً لبقية الدول الساعية إلى تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال تطوير مناطق صناعية.

١- جامعة كربلاء- مركز الدراسات الاستراتيجية

استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع وتحليل البيانات الإحصائية الصادرة من الجهات الرسمية في فيتنام والتقارير الدولية ذات الصلة، واستخدمت تلك البيانات لتحليل دور المناطق الصناعية في تعزيز الأمن الاقتصادي والعوامل المساهمة في ذلك. لتخرج الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات، منها أن المناطق الصناعية في فيتنام لعبت دوراً مهماً في تعزيز الأمن الاقتصادي بفضل السياسات الحكومية المناسبة، البنية التحتية المتطورة، وجذب الاستثمارات. توصي الدراسة بمواصلة الحكومة الفيتنامية في تحديث سياساتها الاقتصادية لمواكبة التطورات التكنولوجية والمعرفية، ومواصلة الاستثمار في البنية التحتية، حيث يشكل ذلك أكبر محفز للاستثمار في المناطق الصناعية. كما توصي الدراسة أيضا بتبني الدول النامية النموذج الفيتنامي في إنشاء وتطوير المناطق الصناعية، من خلال تحسين البيئة التشريعية، وتوفير البنية التحتية اللازمة، وتقديم الحوافز الاستثمارية لضمان استدامة النمو الصناعي وتحقيق الأمن الاقتصادي على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: المناطق الصناعية، الامن الاقتصادي، فيتنام

Abstract

This study aims to analyze the role of industrial zones in achieving economic security in Vietnam by reviewing the conceptual framework for both industrial zones and economic security and clarifying the relationship between them. The study also reviewed the development and geographical distribution of industrial zones in the country. The study also discusses the role of industrial zones in enhancing economic security using some economic indicators. It then addresses the factors that contributed to the success of industrial zones in Vietnam, such as a legislative environment that encourages investment, integrated infrastructure, and the availability of labor. It extracts the most important lessons from Vietnam's experience in this field, which could be a model for other countries seeking to achieve economic security through the development of industrial zones.

The study relied on the descriptive-analytical method, where statistical data issued by official agencies in Vietnam and related international reports were collected and analyzed. These data were used to analyze the role of industrial zones in enhancing economic security and the contributing factors. The study concluded with a set of conclusions, including those industrial zones in Vietnam played an important role in enhancing economic security thanks to appropriate government policies, developed infrastructure, and attracting investments. The study recommends that the Vietnamese government continue to update its economic policies to keep pace with technological and knowledge developments and continue to invest in infrastructure, as this is the biggest incentive for investment in industrial zones. The study also recommends that developing countries adopt the Vietnamese model in establishing and developing industrial zones by improving the legislative environment, providing the necessary

infrastructure, and offering investment incentives to ensure the sustainability of industrial growth and achieve long-term economic security.
Keywords: Industrial Zones, Economic Security, Vietnam

المقدمة

تلعب المناطق الصناعية دورا أساسيا في تعزيز الأمن الاقتصادي للدول، حيث تمثل محركا للتنمية الاقتصادية ومصدراً رئيسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذلك،تعد هذه المناطق أدوات استراتيجية لتحقيق النمو الصناعي وتنويع الاقتصاد، مما يسهم في تقليل معدلات البطالة وتعزيز الصادرات.

وتعد فيتنام واحدة من أبرز الدول التي نجحت في استغلال المناطق الصناعية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. فمنذ فتح أبوابها للاستثمار الأجنبي في عام ١٩٨٧، شهدت البلاد تحولاً كبيراً في بنيتها الاقتصادية، حيث ساهمت المناطق الصناعية في رفع معدلات الإنتاج المحلي، جذب استثمارات تقدر بمليارات الدولارات، وخلق ملايين فرص العمل. تتميز التجربة الفيتنامية بتكامل سياساتها الاقتصادية، التي جمعت بين تقديم الحوافز الاستثمارية وتطوير البنية التحتية، مع التركيز على الاستدامة البيئية في إدارة هذه المناطق.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المناطق الصناعية في تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال دراسة التجربة الفيتنامية أنموذجاً مع التأكيد حول العوامل التي ساهمت في نجاحها، والدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها في سياقات دولية مماثلة.

مشكلة البحث:

ما الدور الذي تلعبه المناطق الصناعية في تعزيز الأمن الاقتصادي في فيتنام؟ وكيف يمكن للدول النامية الاستفادة من تجربة فيتنام لتطوير المناطق الصناعية التي تدعم الاستقرار والامن الاقتصادي؟

فرضية البحث:

تلعب المناطق الصناعية في فيتنام دوراً كبيراً في تعزيز الأمن الاقتصادي من خلال دعم النمو الصناعي وزيادة الصادرات وخفض البطالة، مما يجعلها نموذجاً يمكن تطبيقه على الدول النامية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في توضيح الدور الأساسي الذي يمكن ان تلعبه المناطق الصناعية في تعزيز الأمن الاقتصادي في الدول النامية ومنها فيتنام. وكيف يمكن ان تستفيد الدول الأخرى من هذا النموذج لمواجهة تحدياتها الاقتصادية التي قد تواجهها مما يسهم ذلك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل الدور الحيوي للمناطق الصناعية في تعزيز الأمن الاقتصادي في فيتنام، لذلك سيتم تناول ما يأتي: –

١. المناطق الصناعية والامن الاقتصادي: الإطار المفاهيمي والعلاقات المتبادلة.
٢. تطور المناطق الصناعية في فيتنام وتوزيعها.
٣. المناطق الصناعية في فيتنام ودورها في تعزيز الامن الاقتصادي.
٤. العوامل الرئيسية لنجاح تجربة فيتنام والدروس المستفادة منها.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف البحث معتمدا بذلك على التقارير والإحصاءات الرسمية، بالإضافة الى المواقع الإلكترونية الموثوقة.

المبحث الأول: المناطق الصناعية والامن الاقتصادي– الإطار المفاهيمي والعلاقات المتبادلة.

تلعب المناطق الصناعية دوراً حيوياً في دعم الأمن الاقتصادي من خلال تعزيز التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل. يهدف هذا البحث إلى مراجعة الإطار المفاهيمي للمناطق الصناعية والأمن الاقتصادي، فضلاً عن تسليط الضوء على العلاقات بينهما.

أولا: المناطق الصناعية، المفهوم، الأنواع، الأهمية.

١. مفهوم المناطق الصناعية.

تعرف المناطق الصناعية على أنها "تجاور أكثر من منشأه صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها (صغيرة او كبيرة) في منطقة جغرافية واحدة وهي تتسم اما بالتكامل عمودي لمراحل معينة من المواد الخام إلى المنتجات النهائية، أو بتكامل أفقي النشاطات المترابطة في المرحلة نفسها أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمتد مجموعة من

العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار[٢]. وتعرف أيضا بانها " مساحة من الأرض تحتضن العديد من المنشآت الصناعية ذات الترابطات الامامية والخلفية الشديدة، فهي تعمل بعلاقات إنتاجية واسعة، وعادة ما تعتمد الدول بظل التصاميم الحديثة لتخطيط المدن الى تحديدها وتوضيحها ضمن الاستعمالات الصناعية الحديثة داخل المراكز الحضرية "[٣] . في حين تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (١٩٩٧) المناطق الصناعية بأنها "قطعة أرض يتم تطويرها وتقسيمها إلى قطع وفقا لخطة شاملة مع توفير الطرق والنقل والمرافق العامة مع أو بدون مصانع مبنية (مسبقة)، أحيانا مع مرافق مشتركة وأحيانا بدونها، لاستخدام مجموعة من الصناعيين"[٤]، وهناك من يرى بأنها "مواقع أدخلت عليها التحسينات لتشكل عاملا محفزاً لإنشاء الصناعات بكل أحجامها وأنواعها، وأن الخدمات المقدمة في المنطقة الصناعية تقتصر على تحديد الأرض المخصصة للمشاريع الصناعية بتخصيص مساحة معينة لكل مشروع حسب حاجتها وحسب تقديرات الجهات ذات العلاقة لهذه الحاجة"[٥] .

٢. أنواع المناطق الصناعية

غالبا ما يستخدم مصطلح المناطق الصناعية لتغطية مجموعة واسعة من المفاهيم مثل مناطق التجارة الحرة، مناطق معالجة الصادرات، المناطق الاقتصادية الخاصة ، ومناطق تكنولوجية الفائقة ، ومناطق الشركات وغيرها. ويرجع السبب الى وجود العدد الكبير من المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بالمناطق الصناعية الى اختلاف في اهداف ووظائف والاشكال هذه المناطق فضلا عن اختلاف تسمياتها باختلاف السياسات الاقتصادية في الدول[٦] . لذا يمكن ان تصنف المناطق الصناعية الى صنفيين بناء على أهدافها وخصائصها، وهي:

الصنف (١): المناطق الصناعية الكلاسيكية، هي المناطق التي ظهرت في الفترة الأولى للثورة الصناعية التي كانت تهتم بتطوير الصناعة المحلية وتلبية احتياجات الطلب المحلي وتسعى لتحقيق التكامل بين الصناعات وتشمل[٧]:

أ- المناطق الصناعية المتخصصة أو المركبة(Composite Zones) :

---

٢ – خورشيد معروف، تحليل الاقتصادي الإقليمي الحضري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٦، ص٣٤٣.

٣ – محمد ازهر السماك، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر، دار اليازوري للنشر، الأردن،ط١، ٢٠١٢، ص٦٥.

4 - UNIDO Country Office in Viet, Economic Zone S In The Asean, August 2015, p18-22.

٥ – عبير نوري فرحان، دور المناطق الصناعية في جذب الاستثمار تجارب مختارة، مجلة الجامعة العراقية، ج٣، ع٥٥،ص٣٦٠.

٦ – منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المبادئ التوجيهية الدولية للمناطق الصناعية، ٢٠١٩،ص٢٦.

٧ – اشرف الصوفي، عبد المنعم الدامي، دراسة نظرية للمناطق الصناعية ودورها في التنمية الاقتصادية، إعادة تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترويج الصادرات خارج قطاع المحروقات: الواقع – الآفاق – والتجارب الناجحة،٢٠١٥، ص٦.

تُخصص هذه المناطق لإقامة الصناعات المختلفة من الأحجام الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. كما توفر بيئة ملائمة لتكامل الصناعات المغذية مع الصناعات الكبرى، مما يعزز الكفاءة الإنتاجية ويزيد من التنوع الصناعي.

ب- المناطق الصناعية الصغيرة (Small Industrial Zones) :

هي المناطق الصناعية التي تهتم بدعم المشاريع الصغيرة للوصول الى بنية تحتية متطورة، كما يشجع على إنشاء وتطوير الصناعات الصغيرة التي تدعم مشاريع الصناعات الكبرى، مثل الصناعات المغذية.

ت- المناطق الصناعية الحاضنة (Nursery Zones) :

وهي عبارة عن منطقة تضم مجموعة من المصانع، أقيمت لتلبية حاجات المصانع الصغيرة، وعندما يقف المصنع الصغير على قدميه ينتقل الى مبنى اخر كبير في المنطقة الصناعية نفسها وبالتالي يمكن إقامة مجموعة من المصانع ذات احجام مختلفة بقياسات موحدة داخل المنطقة.

ث- المناطق الصناعية المساعدة (Ancillary Zones) :

تعمل المناطق الصناعية المساعدة على توطين المصانع الصغيرة والمتوسطة التي تنتج أجزاء أو مكونات للصناعات الكبرى، ما يعزز من التكامل الصناعي ويوفر قاعدة إنتاجية تدعم الصناعات الكبيرة محليا وعالميا.

ج- المناطق الصناعية البحثية (Research Zones) :

تتميز هذه المناطق بأنها تتخصص في برامج البحث والتطوير بالتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث ، فهي تهدف الى تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا والتجارب العلمية وتطبيق المعرفة في المجالات الصناعية لتحسين جودة الإنتاج والرفع من كفاءته .

الصنف(٢): المناطق الاقتصادية الخاصة، هي المناطق التي ظهرت حديثاً خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي والتجارة الدولية والتي تهدف الى استقطاب الاستثمارات الأجنبية والشركات الدولية عابر القارات لتشجيع الصادرات وتحقيق القدرة التنافسية في الأسواق العالمية . وتشمل:

هذه المناطق تُركز على الانفتاح الاقتصادي والتجارة الدولية وتهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الصادرات. تشمل:

أ- مناطق التجارة الحرة (Free Trade Zones):

وهي عبارة عن مناطق مسج غير خاضعة للرسوم وتستخدم لخدمات الخزن والتوزيع لغرض التجارة والشحن وإعادة التصدير. وفي التصنيف الرسمي للمناطق الحرة لعام ٢٠١٩، قدمت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) التعريف الرسمي للمناطق الحرة هي "في الأساس مناطق جمركية منفصلة، تتمتع بالإعفاء من الرسوم والتعريفات الجمركية، كما يقدم لها حوافز مالية، ولوائح ملائمة

للأعمال التجارية فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الأراضي، والتصاريح، والتراخيص، أو قواعد التوظيف، وتسهيلات إدارية"[٨].

ب- المناطق الاقتصادية الخاصة (Special Economic Zones - SEZs):

هي شبيه بالمناطق الحرة فهي لا تخضع للقوانين واللوائح الاقتصادية النافذة في البلد المعني، فهي مناطق جغرافية تستفيد من المرونة القانونية والتنظيمية مقارنة بمناطق الدولة الأخرى، حيث تستفيد من استثناءات ومزايا خاصة التي تساهم في تعزيز الأنشطة الاقتصادية داخل البلد وتعتبر هذه المناطق بيئة مثالية للإنتاج الصناعي والتصدير إلى الخارج، حيث وصل عددها في العالم ما يقارب ٥٤٠٠ منطقة في عام ٢٠١٨، منها ٤٢,٦%مناطق حرة. تم إنشاء أول منطقة اقتصادية حديثة في مدينة شانون بأيرلندا عام ١٩٥٩، وقد أثبت هذا النموذج نجاحه حتى امتد الى العديد من الدول مثل كوريا الجنوبية وتايوان والصين وفيتنام وبنغلاديش وموريشيوس وجمهورية الدومينيكان والسلفادور وغيرها من الدول .ويتم إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة لتحقيق هدف واحد او اكثر من الأهداف الاقتصادية أهمها: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الصادرات والتصنيع، يوفر فرص عمل ويخفض نسبة البطالة بشكل كبير، دعم وتكامل استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي في البلاد ،والعمل كمختبرات لتجربة السياسات والأساليب الاقتصادية الجديدة[٩].

ت- مناطق تصنيع الصادرات (Export Processing Zones - EPZs):وهي مناطق صناعية تهدف بشكل أساسي لجذب الاستثمارات الموجهة للتصدير وتغطي عادة مجموعة كبيرة من الصناعات التحويلية.

ث- المناطق المتخصصة (Specialized Zones) : وهي مناطق الاقتصادية التي تهتم بقطعة اقتصادية معينة أو نشاطات مثل رقعة الأراضي المختصة بالعلوم والتكنولوجيا أو مناطق البتروكيماويات[١٠].

8 O S Alansary, Tareq Al-Ansari , Defining 'free zones': A systematic review of literature, Heliyon, 2023 ,p5.

9 Douglas Zhihua Zeng, SPECIAL ECONOMIC ZONES: LESSONS FROM THE GLOBAL EXPERIENCE, pedl.cepr.org,no:1, 2019,p3, https://pedl.cepr.org/publications/special-economic-zones-lessons-global-experience

١٠ عبير نوري فرحان، مصدر سابق،ص٣٦٠.

٣. أهمية المناطق الصناعية

وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فإن مساهمة المناطق الصناعية في التنمية الصناعية والاقتصادية الوطنية عديدة منها[١١]:

١) تحقيق تنمية إقليمية متوازنة

تسهم المناطق الصناعية في تحقيق توزيع متوازن للعمالة والإنتاج، مما يعزز التنمية المتوازنة بين الأقاليم. كما تحد من تمركز الصناعات حول المدن الكبرى والعاصمة، وتشجع على انتشارها في المناطق الريفية. هذا يساعد على تقليل الكثافة السكانية في المدن الكبيرة وتعزيز إنشاء مدن عمرانية جديد، مما سيساهم في زيادة الدخل القومي من خلال تعظيم العائد من الموارد المتاحة بالمدن وتشجيع انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة المغذية للصناعات الكبيرة بالتالي زيادة تنويع الصادرات الصناعية وخلق فرص عمل جديدة وتحسين المستوى المعاشي للأفراد[١٢].

٢) جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية

توفر المناطق الصناعية بيئة مواتية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يعزز الاقتصاد الوطني. وتعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً مالياً اضافياً لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يتطلب النمو والتنمية الاقتصادية أن يكون حجم الاستثمار كبيراً جداً لأن رأس المال المحلي لا يكفي لتلبية هذا الطلب لذلك فإن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أمر مهم للغاية وفقا للبنك الدولي فإن تنفيذ المشاريع في مجال الملكية يكون من قبل المستثمرين الأجانب او مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية هي ٢٤% مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية و٣٣% مستثمرين أجانب و٤٣% مستثمرين محليين لذلك ساهم أصحاب الملكية بشكل كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كونها تساهم في تمويل مشاريع تنموية كبيرة وتحفز الشراكات مع الشركات المحلية.

٣) تعزيز التكنولوجيا والابتكار

تمثل المناطق الصناعية مركزاً لنقل التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة، إذ يجلب المستثمرون أحدث التقنيات ويقدمون برامج تدريبية للعمال المحليين، مما يعزز من القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية على المستويين المحلي والعالمي، وعلى الرغم من أن المناطق الصناعية غالبا ما تقوم بتصنيع السلع الاستهلاكية وعملية التجميع لكن عملية نقل التكنولوجيا لا تزال تحدث في أشكال عديدة منها تدريب العمال على استخدام الجهاز المضيف وتكنولوجيا الإنتاج بالإضافة إلى أنها تعلم الكثير من الخبرة الإدارية الأجنبية[١٣].

11 UNIDO Country Office in Viet,op.cit,pp18-22.

١٢ – علا الحكيم، مصر وتحديات المستقبل، المناطق الصناعية في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ص٢٣٠.

١٣ – جمعات الطاهر، دور المناطق الصناعية في أحداث التنمية المستدامة دراسة ميدانية للمناطق الصناعية بالجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر٣، ٢٠١٩، ص١٠٥.

٤) إعادة هيكلة الاقتصاد نحو التصنيع

إن الاستثمار في المناطق الصناعية يعزز عملية إعادة هيكل الاقتصاد نحو التصنيع والتحديث بسبب تأثير المعرفة و التكنولوجيا المتقدمة التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يؤدي إلى زيادة حصة المنتجات والخدمات الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي ويقلل من نسبة المنتجات الزراعية كما سيعمل على استيعاب الفائض من قطاع الزراعة، مما يقلل البطالة ويزيد من الإنتاجية [١٤].

٥) خلق فرص عمل وتحسين مستويات المعيشة

تعمل المناطق الصناعية على توفير آلاف الوظائف، مما يقلل معدلات البطالة ويحسن دخل الأفراد ومستويات معيشتهم. من خلال إنشاء المناطق الصناعية، يتم خلق فرص عمل جديدة في شتى المجالات الصناعية. هذا التوسع في فرص العمل يؤدي إلى تقليل معدلات البطالة وتحسين مستويات الدخل، وبالتالي يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. إذ إن توفر الوظائف يعمل على تقليص مشكلات الفقر والهجرة الداخلية، ويساعد على تخفيف الضغوط الاجتماعية في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

٦) تحقيق الاستدامة البيئية

تسعى المناطق الصناعية إلى تطبيق المعايير الدولية البيئية، مما يضمن تقليل الأثر البيئي للأنشطة الصناعية[١٥].

٧) زيادة الصادرات وتعزيز النقد الاجنبي

تساعد المناطق الصناعية على تنويع المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير، مما يرفع عائدات النقد الأجنبي ويقلل من الاعتماد على مصادر دخل محدودة.

٨) تحسين البنية التحتية

تشجع الاستثمارات في المناطق الصناعية تطوير البنية التحتية، مثل الموانئ والمطارات ومحطات الطاقة. كما تقلل هذه الاستثمارات من الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية.

٩) تعزيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة

توفر المناطق الصناعية بيئة داعمة لنمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء صناعات مغذية ومتكاملة مع الصناعات الكبرى. هذا يساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وتنمية المهارات[١٦].

١٠) تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

١٤ – عبير نوري فرحان، مصدر سابق، ص٣٦١.
١٥ – جمعات الطاهر،مصدر سابق، ص١٠٥.
١٦ – عبير نوري فرحان، مصدر سابق، ص٣٦٢.

تشجع المناطق الصناعية على التعاون بين القطاعين العام والخاص، من خلال تقديم التسهيلات والحوافز التي تعزز الاستثمار والتنمية الاقتصادية[١٧].

ثانيا: مفهوم الأمن الاقتصادي وعلاقته بالمناطق الصناعية.

١. مفهوم الامن الاقتصادي

يعرف الأمن الاقتصادي بأنه "الأمن الذي يهدف إلى توفير سبل التقدم والرفاهية للمواطن وحماية المصالح الاقتصادية، كما يعرف الأمن الاقتصادي من قبل الأمم المتحدة بأنه "امتلاك الفرد الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة من خلال امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع الحاجات الأساسية وهي الغذاء ، والمأوى اللائق والرعاية الصحية والتعليم"[١٨]،كما يعرف الأمن الاقتصادي على أنه المحافظة على الظروف المواتية والمشجعة لزيادة النسبية لإنتاجية العمل و رأس المال والتي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع و يتحسن باستمرار وتأمين وضع اقتصادي عادل وآمن يشجع الاستثمار الداخلي والخارجي والنمو الاقتصادي"[١٩] ،وتعرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأمن الاقتصادي "بأنه قدرة الأشخاص والاسر والمجتمعات على تغطية حاجاتهم الأساسية مع الحفاظ على كرامتهم أثناء ذلك"[٢٠].

لذا نستنتج ان الامن الاقتصادي يشير إلى حالة الاستقرار والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد والمجتمعات، وتأمين استدامة الاقتصاد الوطني على المدى الطويل، وكما يركز على حماية الاقتصاد من المخاطر الداخلية والخارجية مثل توفير نظام مالي مستقر قادر على التعامل مع الصدمات الاقتصادية وتحقيق نمو مستدام او حماية الاقتصاد من التهديدات الخارجية مثل الحروب التجارية، الأزمات الاقتصادية العالمية، أو العقوبات الاقتصادية، او قد يحقق العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع من خلال توظيف الافراد العاطلين عن العمل وتقليص معدلات الفقر التي تعد اهم مقيدات الامن الاقتصادي فضلا عن توفير الموارد الأساسية للحياة مثل الغذاء والمياه والصرف الصحي التي قد تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي واستقرار المجتمع.

---

١٧ – ليندة فريحة، خديجة عزوزي، المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر، لملتقى الوطني: تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م و ترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع – و الأفاق – و التجارب الناجحة، جامعة ٨ مايو ١٩٤٥– قالمة، ٢٠١٥، بدون صفحة.

١٨ – هند مهداوي، إسماعيل مراد، صيغ التمويل التشاركي (المشاركة والمضاربة) الية لتحقيق الامن الاقتصادي، مجلة الاحياء، م٢٢، ع٣١، ٢٠٢٢، ص٥٦٤.

١٩ – صلاح الدين بالله, ابراهيمو عيسى محمد، الأمن الاقتصادي في عصر العولمة: مقاربة استراتيجية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ماي ١٩٤٥–قالمة، الجزائر،٢٠١٣، ص٤١–٤٢.

٢٠ – وليد عبدلي،الأمن الاقتصادي والأمن التكنولوجي: مدخل نظري للمحددات والمرتكزات،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م١١، ع٢، ٢٠٢٢،ص٣٥٦.

٢. العلاقة بين المناطق الصناعية والامن الاقتصادي

ومن خلال طرحنا لأهمية المناطق الصناعية واستعراضنا لمفهوم الامن الاقتصادي، يمكن القول ان المناطق الصناعية يمكن ان تكون أداة لتعزيز الأمن الاقتصادي من خلال التالي[٢١]:

١) تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في كونها تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الأمن الاقتصادي عبر خلق فرص العمل، وزيادة الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الواردات. هذه الفوائد تساعد في تقوية الاقتصاد المحلي وجعله أقل عرضة للصدمات الخارجية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية هذا من جانب، و تنويع الاقتصاد، من خلال التوسع في إنشاء المناطق الصناعية يساعد في تنويع الاقتصاد، وهو عنصر أساسي في الأمن الاقتصادي. اذ يقلل التنويع من الاعتماد على قطاع واحد (مثل النفط في بعض البلدان)، ويخلق اقتصادًا أكثر قدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، مما يعزز الاستقرار[٢٢].

٢) المناطق الصناعية والتخفيف من الصدمات الاقتصادية

من خلال تخفيف الاعتماد على الخارج من خلال مساهمة المناطق الصناعية في تقليل الاعتماد على الواردات من خلال دعم الإنتاج المحلي. مما يصبح الاقتصاد أقل عرضة للتقلبات الدولية، سواء في الأسعار أو توفر السلع مما يحافظ على الأمن الاقتصادي. كما تساهم المناطق الصناعية في تأمين سلسلة التوريد الوطنية من خلال تطوير الصناعات المحلية التي تقلل من التهديدات التي قد تنجم عن الصراعات الجيوسياسية أو العقوبات الاقتصادية.

٣) المناطق الصناعية والسياسات الحكومية لدعم الأمن الاقتصادي

للمناطق المناطق الصناعية قدرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بشكل كبير مما يدعم الاستقرار الاقتصادي، لذا هي تصبح احدى السياسات الحكومية التي تهدف الى تعزيز الامن الاقتصادي من خلال تأمين مصادر دخل جديدة وتوسيع نطاق النشاطات الاقتصادية. كما تسهم المناطق الصناعية في نقل التكنولوجيا ورفع مستوى المهارات لدى العمالة المحلية، مما يزيد من مرونة الاقتصاد وقدرته على مواجهة التحديات المختلفة.

٤) المناطق الصناعية كعنصر في استراتيجيات الأمن الوطني الشامل

ان تطوير المناطق الصناعية في قطاعات استراتيجية مثل التكنولوجيا، الطاقة، أو الصناعة الثقيلة يمكن أن يساعد الدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالات حيوية، مما يقلل من اعتمادها على الأسواق الخارجية، ويعزز الأمن الاقتصادي الوطني.

---

٢١ – منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مصدر سابق، ص٢٩-٣٠.

٢٢ – مايح شبيب الشمري، شوكت كاظم طالب الطالقاني، الامن الاقتصادي: الأسس والتحديات وسبل التحقيق مع إشارة خاصة للعراق، ط١، مركز العين للدراسات والبحوث المعاصرة،٢٠١٨، ص٢٢١.

٥) التأثيرات غير المباشرة على الأمن الاقتصادي

ان المناطق الاقتصادية الخاصة تسبب تأثيرات غير مباشرة مثل زيادة الإنتاجية ونقل التكنولوجيا، وهذه التأثيرات تعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع المخاطر والتحديات، مما يسهم في بناء اقتصاد امن ومستدام على المدى الطويل.

ولذلك تشكل المناطق الصناعية أداة فعالة لتحقيق الأمن الاقتصادي، لأنها توفر الأساس اللازم للنمو الاقتصادي المستدام، وتحسين فرص العمل، وجذب الاستثمارات، وتنويع مصادر الدخل من خلال دعم الاستقرار الاقتصادي وتحسين المستوى المعاشي. أي ان اذا تم تنفيذ المناطق الصناعية بنجاح، فأنها ستمنح نوعين رئيسيين من الفوائد:فوائد اقتصادية "ثابتة" أو "مباشرة"، مثل (خلق فرص العمل، وزيادة نمو الصادرات، ورفع الإيرادات الحكومية ، زيادة النقد بالعملة الأجنبية) والفوائد الاقتصادية "الديناميكية" أو "غير المباشرة" مثل (رفع مستوى المهارات، ونقل التكنولوجيا والابتكار، والتنويع الاقتصادي، وتعزيز إنتاجية الشركات المحلية) [٢٣].

المبحث الثاني: تطور المناطق الصناعية في فيتنام وتوزيعها

سنتناول في هذا المبحث تطور المناطق الصناعية في فيتنام وتوزيعها في مختلف المقاطعات الفيتنامية

أولا: تطور المناطق الصناعية في فيتنام.

تعد فيتنام من الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على القطاع الزراعي، حيث شكل نسبة العاملين فيه مايقارب ٧٠% من إجمالي القوى العاملة. وفي ستينيات القرن الماضي، شرعت الحكومة بخطوات نحو التصنيع بهدف تحويل البلاد من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي. اما فترة السبعينيات، ركزت السياسات الاقتصادية على الصناعات الثقيلة ، لكنها اخفقت في تعزيز القطاع الزراعي كداعم رئيسي للصناعة، وأهملت الصناعات الخفيفة، مما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي.

وفي مؤتمر الحزب الخامس عام ١٩٨٢، وضعت مبادئ توجيهية جديدة للتصنيع، ركزت على تحقيق توازن اقتصادي من خلال تطوير الزراعة، وتعزيز إنتاج السلع الاستهلاكية، وبناء الصناعات الثقيلة الضرورية. وفي مؤتمر الحزب السادس عام ١٩٨٦، تم تعزيز هذه المبادئ بقرارات أكدت أهمية تأسيس البنية التحتية اللازمة للتصنيع، مما أدى إلى إنشاء المناطق الصناعية كركيزة أساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية.ومع بداية التسعينيات، تم إطلاق مشروع تطوير المنطقة الصناعية كجزء من سياسة "دوي موي" ل(التجديد) التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد من الاقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق الموجه نحو الاشتراكية ،وتنويع القطاعات الاقتصادية وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية، مع تحسين الأطر

23 - Douglas Zhihua Zeng,op.cit,p3.

القانونية والإدارية للمناطق الصناعية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد شكلت هذه السياسة نقطة تحول رئيسية في الاقتصاد الفيتنامي وساهمت بشكل كبير في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وفي مؤتمر الحزب السابع، أُدخلت عناصر جديدة للتصنيع، بما في ذلك تبني التكنولوجيا المتقدمة والاستفادة من الثورة العلمية والتكنولوجية المتقدمة كأساس للنمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة لضمان نهضة اقتصادية شاملة ومتوازنة[٢٤].

بعد ذلك، بدأت مراحل تطور المناطق الصناعية في فيتنام وظهورها بشكل أكثر تنظيمًا، حيث شهدت تلك الفترة إنشاء العديد من المناطق الصناعية المخصصة التي صُممت لدعم الصناعات المختلفة وتوفير بيئة ملائمة للاستثمارات. اعتمدت هذه المناطق على بنية تحتية متطورة وإطار قانوني يدعم استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، ما ساهم في تحسين الإنتاجية وتعزيز التنافسية. وتقسم تلك المراحل على :

المرحلة الأولى ١٩٩١ – ٢٠٠٠:

قبل تبني سياسة "التجديد" في عام ١٩٨٦، كانت فيتنام تعاني من محدودية الأنشطة الاستثمارية الأجنبية ومع صدور "قانون الاستثمار الأجنبي" في عام ١٩٨٧، و "قانون الترويج للاستثمار المحلي" عام ١٩٩٤، تم وضع إطار قانوني يسمح بإنشاء وتشغيل مناطق معالجة التصدير والمناطق الصناعية. وبالرغم من انشاء أول منطقة صناعية "منطقة بين هوا الصناعية"، إلا ان الافتقار الى الأطر التشريعية والتنظيمية الواضحة حال دون تطورها وتأثيرها في التنمية الاقتصادية[٢٥]. لذا يمكن القول ان التحول القانوني جاء متزامناً مع تحولات نهج التنمية، حيث تغيرت الفكرة من التركيز على زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى الاهتمام بـ "نوعية التنمية" مع وضع "التنمية المستدامة" كهدف أساسي في المستقبل. حيث حدد مؤتمر الحزب الثامن في عام ١٩٩٦، هدف " التصنيع والتحديث حتى عام ٢٠٢٠"، والذي يهدف إلى تكثيف الجهود لجعل فيتنام دولة صناعية متقدمة، مع وضع مجموعة من اهداف الاخرى لتطوير قطاع الصناعة منها:

24 - HA Thi Hong Van , Industrial Readjustment in Vietnam: Special Focus on the New 10 Year Socio-Economic Development Strategy for 2011-2020, in Industrial Readjustment in the Mekong River Basin Countries: Toward the AEC, BRC Research Report No.7, Bangkok Research Center, IDE-JETRO, Bangkok, Thailand,P164.

25 - Nguyen Thi Tue Anh &other ,The Evolution of Vietnamese industry, Central Institute for Economic Management, Hanoi,Department of Enterprise Reform and Development, CIEM, Hanoi,n.d,p6.

أ- التأكيد على اختيار الصناعات المهمة التي تحتاج إلى مهارات متقدمة ولكنها لا تتطلب استثمارات كبيرة في رأس مال .

ب- إعطاء الأولوية للصناعات التي تدعم القطاع الزراعي، مثل تجهيز الأغذية، تصنيع وتصدير السلع الاستهلاكية ، الصناعات الإلكترونية ، تكنولوجيا المعلومات ، استخراج وإنتاج النفط والغاز، والسياحة[٢٦].

المرحلة الثانية ٢٠٠١ – ٢٠١٠:

مع وضع الحكومة الفيتنامية استراتيجيتها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، كان هناك تركيز كبير على تعزيز قطاع الصناعة وتطوير المناطق الصناعية وإنشاء مناطق اقتصادية حدودية وزيادة عدد المناطق الاقتصادية الساحلية. وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها الأزمة المالية العالمية، استطاعت فيتنام التغلب على العقبات واستغلال الفرص المتاحة لتحقيق إنجازات اقتصادية كبيرة، اذ ارتقت البلاد من وضعها المتأخر إلى دولة نامية ذات الدخل المتوسط[٢٧].

في عام ٢٠٠٠، أصبح القطاع الصناعي أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في نمو الناتج المحلي الإجمالي في فيتنام. حيث شهد الاقتصاد الفيتنامي في تلك الفترة زيادة ملحوظة في معدلات النمو، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٦,٧٩%) في عام ٢٠٠٠، ثم ارتفع إلى (٨,٤٤%) في عام ٢٠٠٥، ليصل إلى (٦,٧٨%) في عام ٢٠١٠. هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي تزامن مع نمو مستمر في القطاع الصناعي، حيث سجل هذا القطاع معدل نمو بلغ (١٠,٠٧%، ١٠,٠٩%، ٧,٧%) خلال الاعوام نفسها

وكما لعب هذا التطور الكبير في القطاع الصناعي دوراً رئيسياً في تعزيز الاقتصاد الفيتنامي حيث ساعد على تنويع أنشطته الاقتصادية وزيادة طاقته الإنتاجية. ومن أهم الصناعات التي سجلت نمواً ملحوظاً خلال هذه الفترة ما يلي[٢٨]:

- صناعة الأغذية، والتي تشمل تجهيز المنتجات الغذائية والزراعية.

- صناعة النسيج والجلود التي أصبحت أحد القطاعات الأساسية للاقتصاد الفيتنامي. وحققت صادراتها إيرادات ١١,٢ مليار دولار، مما جعلها تحتل المرتبة الأولى بين المنتجات المصنعة في فيتنام والثانية بين جميع الصادرات الفيتنامية.

- صناعة الكمبيوتر ومركبات النقل التي شهدت تطوراً هائلاً خلال هذه الفترة.

26 - HA Thi Hong Van op.cit,p١٦٥.
27 - Nguyen Thi Tue Anh &other,op.cit,p7.
28 - HA Thi Hong Van op.cit,p١٧٠ -171.

– الصناعات الثقيلة، مثل الصناعات الكيماوية والتعدينية والتكرير والكهرباء، والتي ساهمت في تلبية احتياجات الأسواق المحلية والعالمية.

بالإضافة إلى ذلك، ساعدت الصناعات التحويلية في دعم الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد يعتمد على إنتاج السلع. حيث تم إنشاء مناطق صناعية متخصصة في الزراعة والغابات والأحياء المائية، مما عزز من إنتاج وتصدير المواد الخام والسلع المصنعة .وكان لهذا النمو الصناعي تأثير إيجابي أيضًا على قطاع الخدمات، الذي شهد توسعًا في الخدمات المالية مثل المصارف، التأمين، وسوق الأوراق المالية، مما ساهم في تعزيز التجارة المحلية والدولية. كما ظهرت صناعات جديدة للتصدير مثل تجميع السيارات والدراجات النارية، وإنتاج السلع الإلكترونية، والسكر، والأسمنت، مما ساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الاقتصادي.

ومع نهاية تلك الفترة، بدأت فيتنام بتطبيق استراتيجية جديدة للتنمية للفترة ٢٠١١–٢٠٢٠، والتي ركزت على التعديلات الهيكلية في القطاع الصناعي لتواكب التغيرات الاقتصادية العالمية. كما أولت الاستراتيجية اهتمامًا كبيرًا بتحديث الصناعة وتحسين مستويات معيشة المواطنين.

المرحلة الثالثة من ٢٠١١ إلى الآن:

إدراكًا لأهمية قطاع التصنيع والتنمية الصناعية لصحة الاقتصاد الكلي، نفذت حكومة فيتنام العديد من الاستراتيجيات والمخططات الوطنية لتعزيز هذه المجالات بشكل أكبر، منها[٢٩]:

- استراتيجية الصادرات والواردات للفترة ٢٠١١–٢٠٢٠ مع رؤية ٢٠٣٠: تؤكد هذه الاستراتيجية على التوجه نحو التصدير من خلال التركيز على تطوير المنتجات ذات التقنية العالية والمتقدمة، وتشجيع وجذب الاستثمارات في الصناعات الداعمة لتلبية الاحتياجات المحلية والاندماج في سلسلة التوريد العالمية، وخاصة في الصناعة الالكترونية والميكانيكية والسيارات، والمنسوجات، والأحذية، والتكنولوجيا المتقدمة.
- استراتيجية التنمية الصناعية حتى عام ٢٠٢٥ ورؤية ٢٠٣٥: تهدف هذه الاستراتيجية الى تطوير صناعات الهندسة الميكانيكية والمعادن، صناعة المواد الكيميائية، تجهيز المنتجات الزراعية والغابات والسمكية، وصناعة الملابس والمنسوجات والجلود والأحذية.
- السياسة الوطنية للتنمية الصناعية بحلول عام ٢٠٣٠ مع رؤية ٢٠٤٥: تهدف هذه السياسة الى جعل مساهمة قطاع الصناعة تصل الى أكثر من ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وتصل نسبة

29 - Vu Nguyen Hanh,Vietnam Manufacturing Tracker: 2024-25, December 20, 2024,n.p, https://www.vietnam-briefing.com/news/vietnam-manufacturing-tracker-2024-25.html/

المنتجات ذات التقنية العالية في قطاع التصنيع والتجهيز إلى ٤٥ %على الأقل. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو القيمة المضافة الصناعية أكثر من ٨,٥%، مع نمو قطاع التصنيع والتجهيز بأكثر من ١٠% سنويا.في حين يتوقع ان تنمو إنتاجية العمل في الصناعة بنسبة ٧,٥ % سنويا، وستتجاوز نسبة العمالة في القطاعين الصناعي والخدمي ٧٠ %.

- خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٥

تنص هذه خطة العمل على أهدافها المحددة في مجال الصناعة، فمن المتوقع ان يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة الممتدة لخمس سنوات إلى نحو ٦,٥ – ٧ %، ومن المتوقع ان تصل نسبة صناعة التجهيز والتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٢٥ %.

- الاستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر ٢٠٢١-٢٠٣٠، رؤية نحو ٢٠٥٠

بهدف تمكين الاقتصاد من خلال التحول إلى النمو الأخضر، أصدرت حكومة فيتنام الاستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر من اجل خفض مستوى استهلاك الطاقة في الأنشطة التصنيعية والنقلية والتجارية والصناعية، تسهيل الظروف لتنمية صناعات التصنيع الخضراء الجديدة، و تشجيع تطبيق التقنيات الخضراء إلى جانب أنظمة إدارة ومراقبة أنشطة التصنيع[٣٠].

ثانيا: توزيع المناطق الصناعية في فيتنام

تعد المناطق الصناعية في فيتنام واحدة من الوجهات المفضلة للمستثمرين الأجانب، وذلك بفضل ما توفره من بيئة تنافسية وبنية تحتية متطورة وخدمات لوجستية عالية الجودة، مما يجعلها جذابة للاستثمار في أسواق جنوب شرق آسيا. ومع حلول عام ٢٠٢٤، بلغ عدد المناطق الصناعية في فيتنام ٤٢٢ منطقة، منتشرة عبر ٦١ مقاطعة ومدينة، مما يعكس أكثر من ثلاثة عقود من البناء والتطور المستمر لهذه المناطق، التي أصبحت ركيزة أساسية للنمو الصناعي والاقتصادي في البلاد. تغطي هذه المناطق مساحات شاسعة وتستوعب مجموعة متنوعة من الصناعات مثل الإلكترونيات، المعدات الكهربائية، المنسوجات، الملابس، السيارات، الآلات، تجهيز الأغذية والمشروبات، الأدوية، المواد الكيميائية والبتروكيماويات، بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات، والتي تنتشر في المناطق الشمالية والجنوبية والوسطى. نظرا للعدد الكبير من المقاطعات والمناطق الصناعية في فيتنام، فقد تم تسليط الضوء على أبرز المقاطعات التي تحتوي على مناطق صناعية مهمة تسهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي للبلاد.

30 - Dezan Shira & Associates ,Vietnam's Key Regions and Economic Zones, Vietnam Briefing,2017, issue31,p9.

قبل التطرق الى توزيع المناطق الصناعية في فيتنام، لابد من الإشارة الى تصنيفات المناطق الصناعية في فيتنام وفقًا للمرسوم رقم (ND-CP/٢٠١٨/٨٢) بشأن إدارة المناطق الصناعية. والتي صنفها الى ثلاث فئات هي[٣١]:

١. مناطق تجهيز الصادرات: هي المناطق الصناعية التي تركز على تصنيع السلع للتصدير وتقديم الخدمات لدعم الإنتاج للتصدير، مع التزام هذه المناطق بكافة الشروط والإجراءات الواردة في المرسوم.
٢. المناطق الصناعية المساعدة: هي المناطق الصناعية المتخصصة في تصنيع المنتجات المساعدة وتقديم الخدمات المرتبطة بها، وإذ يمكن تأجير ما يصل إلى ٦٠% من الأراضي الصناعية داخل هذه المناطق لمشاريع الصناعات المساعدة.
٣. المناطق او الحدائق الصناعية البيئية: هي المناطق التي تركز على الإنتاج النظيف والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية والتعاون بين الشركات لتعزيز الفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من خلال التعايش الصناعي.

١) **مدينة دونغ ناي** : تقع المدينة في جنوب فيتنام وتبلغ مساحتها حوالي ٥٩٠٠ كم . تشتهر مدينة دونغ ناي بتطورها الصناعي حيث يوجد العديد من المناطق الصناعية في المقاطعة، مما يساهم في نموها الاقتصادي. كما تعد مدينة منتجا رئيسيا للمنسوجات والملابس والسلع الإلكترونية، وفيها ٣٢ منطقة صناعية قائمة ببعض هذه المناطق الصناعية وهي:منطقة لوك آن ،منطقة بينه سون الصناعية، منطقة داو جياي الصناعية، منطقة جيانغ ديين الصناعية ،منطقة لونغ خان الصناعية، منطقة أونغ كيو الصناعية، منطقة منطقة لونغ بينه الصناعية AGTEX، منطقة كان فو الصناعية،منطقة باو شيو صناعية، منطقة ثانه فو الصناعية ، منطقة شوان لوك الصناعية، منطقة نون تراش ٢ لوك كونغ الصناعية ،منطقة نون تراش ١و٢و٣و٥و٦ الصناعية ، منطقة نون ترانش الصناعية للنسيج، منطقة نون ترانش ٢ صناعية D2D،منطقة لونغ دوك الصناعية ، منطقة لونغ ثانه الصناعية ، منطقة تام فوك الصناعية، ، منطقة بين هوا الصناعية ١و٢، منطقة سونغ ماي الصناعية ،منطقة لونغ بينه (لوتيكو) الصناعية، منطقة أماتا بين هوا الصناعية، منطقة جو داو الصناعية ،منطقة هو داي الصناعية ،منطقة سوي تري الصناعية، منطقة دينه كوان الصناعية منطقة أمانا لونغ ثانه الصناعية عالية التقنية[٣٢].

31 - Vu Nguyen Hanh, Op.Cit,n.p.

32 - Chau Anh Nguyen, Dong Nai Province, Vietnam: Opportunities in the Leading Industrial Production Hub,2024,n.p, https://www.vietnam-briefing.com/news/dong-nai-province-vietnam-industrial-investment-opportunities-location.html/

٢) **مدينة هو شي منه**،تقع مدينة هو شي منه في المنطقة الانتقالية بين الجنوب الشرقي والجنوب الغربي وتبلغ مساحة إجمالية قدرها ٢٠٩٥ كيلومتراً مربعاً ،وهي أكبر مدينة في فيتنام ومركز اقتصادي صناعي بارز في فيتنام. وتمتلك هو تشي منه هناك ٣١ منطقة صناعية وهي: منطقة معالجة الصادرات لينه ترونغ ، منطقة معالجة الصادرات كان ثوان ، منطقة معالجة الصادرات لينه ترونغ٢ ،منطقة بينه تشيو الصناعية ٤منطقة تان تاو الصناعية١و٢، منطقة تان بينه الصناعية ١و٢، منطقة ليه مينه شوان الصناعية ١و٢و٣،منطقة فينه لوك الصناعية ١و٢و٣،منطقة تان ثوي هيب الصناعية، منطقة تاي باك كوتشي الصناعية ١و٢، منطقة كات لاي ٢ الصناعية (المرحلة (١ ٢) ، منطقة كان في ترونغ الصناعية منطقة دونغ دام الصناعية ، منطقة فونغ فو الصناعية ،منطقة باو دونغ الصناعية ، منطقة هيب فوك الصناعي (المرحلة ١و٢و٣)، منطقة فوك هيب الصناعية ،منطقة شوان لوي لونغ الصناعية ، منطقة أنها الصناعية ، منطقة لي مينه شوان الصناعية، المنطقة الصناعية لميكانيك السيارات ، منطقة هوشي منه الصناعية عالية التقنية [٣٣].

٣) مقاطعة تاي دينه، تقع مقاطعة في جنوب الشرقي من فيتنام بمساحة ٤،٠٣٥ كم٢. اما مناطقها الصناعية هي: منطقة ترانغ بانغ الصناعية، المنطقة ثانه كونغ الصناعية، منطقة ترام فانغ الصناعية ، منطقة هيب ثانه الصناعية ،منطقة باو هاي نام الصناعية، منطقة جيا بينه الصناعية، منطقة تشا لا الصناعية، منطقة بورتون صناعية، منطقة لينه ترونغ الصناعية ١و٣،منطقة فوك دونغ الصناعية .

٤)مقاطعة باك جيانغ: هي مقاطعة تقع في الممرات الاقتصادية هانوي هاي فونغ، لانغ سون نانجينغ (الصين). تبلغ مساحتها حوالي ١٣٧١ هكتار (حديقة دينه ترام الصناعية ، حديقة سونغ خي نوي هوانغ الصناعية ، حديقة كوانغ تشاو الصناعية ، منطقة فان ترونغ الصناعية ، منطقة فيت هان الصناعية ، منطقة هوافو الصناعية)[٣٤].

٥)مقاطعة بينه دونغ: في جنوب فيتنام ، تبلغ مساحة مقاطعة بينه دونغ ٢،٦٩٥،٢ كم ، تشتهر بينه دونغ بأنها مقاطعة صناعية، وقد برزت كوجهة رائدة للشركات المحلية والدولية التي تتطلع إلى الازدهار وسط خلفية اقتصادية مميزة وبنية تحتية متطورة. كما اصبحت المقاطعة مركزا اقتصاديا بالغ الأهمية في فيتنام نظرا كونه وجهة رئيسية للمستثمرين المحليين والدوليين. لذا تتميز المقاطعة بتنوع الصناعات، بما في ذلك التصنيع والمعالجة وتكنولوجيا الصناعية.اما اهم المناطق الصناعية فيها هي: المنطقة الصناعيةبين سنغافورا وفيتنام VSIP الأولى والثانية، المنطقة الصناعية الثانية التكميلية (VSIP2A) ، المنطقة الصناعية

33 - TTTFIC Group, Ho Chi Minh City, https://tttfic.com/province-city/ho-chi-minh-city/

34 - TTTFIC Group, Bac Giang Province, https://tttfic.com/province-city/bac-giang-province/

الثالثة (VSIP3) منطقة الصناعية لسلاسل التوريد BW، منطقة الصناعية باوبانغ، منطقة بينه ان الصناعية للنسيج والملابس، منطقة بينه دونغ الصناعية ، منطقة داي دانغ الصناعية ، منطقة الصناعية دات كووك KSB، منطقة الصناعية دونغ ان الأولى والثانية ، منطقة كيم هوي الصناعية، منطقة ماي ترونغ الصناعية، منطقة ماي فوك ١و٢و٣ الصناعية،منطقة ثوي هوا الصناعية–ماي فوك ٤، منطقة نام تان اوين الصناعية، توسعة منطقة نام تان اوين الصناعية ، منطقة بينه دونغ الصناعية –فريزرز، منطقة راش باب الصناعية ، منطقة سونغ ثان ١و٢و٣ الصناعية، منطقة تان دونغ هيب الصناعية ، منطقة تان دونغ هيب بي الصناعية، منطقة فيت هونغ ١و٢ الصناعية ، منطقة تان بينه الصناعية، منطقة بروتريد الصناعية الدولية. [٣٥] .

٦) مدينة هاي فونغ: تشتهر هاي فونغ المدينة المهيبة الواقعة على الساحل الشمالي لفيتنام، تميز بموقعها الجغرافي الاستراتيجي واقتصادها المزدهر، فهي تمتلك العديد من الموانئ ما جعلها مركزا حيويا للنقل وسهل أنشطة الاستيراد والتصدير والتعاون الاقتصادي الدولي .كما تعد المدينة مركزا صناعيا وتكنولوجيا رائدًا، حيث جذبت استثمارات من الشركات المحلية والعالمية، لذا المناطق الصناعية ومراكز الأبحاث فيها متطورة مما ساهم ذلك في توفير فرص العمل للسكان المحليين .تمتلك مدينة هاي فونغ(١٤) منطقة صناعية تغطي مساحة إجمالية قدرها ٦١٤٤ هكتارا، بالإضافة إلى المنطقة الاقتصادية دينه فو (٢٢٥٤٠) هكتارا ، والتي تم تحديدها كمركز اقتصادي بحري متعدد الصناعات ومتعدد القطاعات في المنطقة الساحلية الشمالية للبلاد. كما توجد فيها العديد من المناطق الصناعية وهي: منطقة لومورا الصناعية ، مجمع ديب سي الصناعي ، منطقة هاي فونغ الصناعية الأولى ، منطقة هاي فونغ الصناعية الثانية ،منطقة هاي فونغ الصناعية الثالثة ، منطقة دو سون الصناعية ، منطقة أن دونغ الصناعية ، منطقة كاو كين الصناعية المتكاملة ،منطقة ترانغ دو الصناعية ، منطقة ترائج كات الحضرية والصناعية ، منطقة هاي فونغ الحضرية والصناعية والخدمية VSIP ، منطقة نام كاو كين الصناعية ،منطقة نام دينه في الصناعية[٣٦].

٧) مدينة دا نانغ، رابع أكبر مدينة في فيتنام بعد مدينة هو تشي منه وهانوي وهاي فونج، وهي تقع على بحر الصين الجنوبي ، وفيها اهم اربع مناطق صناعية هي منطقة هوا كام الصناعية ، منطقة لين تشيو الصناعية، منطقة دا نانغ الصناعية، منطقة دا نانغ للتكنولوجيا الفائقة[٣٧].

35 - TTTFIC Group, Binh duong province, https://tttfic.com/province-city/binh-duong-province/

36 - TTTFIC Group, Hai Phong City, https://tttfic.com/province-city/hai-phong-city/

37 - TTTFIC Group, Da Nang City https://tttfic.com/province-city/da-nang-city/

المبحث الثالث: المناطق الصناعية في فيتنام ودورها في تعزيز الامن الاقتصادي.

تعد المناطق الصناعية أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في العديد من الدول، وتلعب دوراً حيوياً في تعزيز الأمن الاقتصادي من خلال دعم القطاعات الإنتاجية، جذب الاستثمارات، وتوفير فرص العمل. وتعد فيتنام واحدة من الدول التي شهدت نمواً اقتصادياً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، قد استفادت بشكل كبير من تطوير المناطق الصناعية. ولبيان ذلك، سنحلل بعض المؤشرات التي تبرز تأثير هذه المناطق على الاستقرار والتنمية الاقتصادية، وهي:

١. خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعاشي

ان وفرة القوى العاملة والأجور المعقولة تعد من المزايا الاساسية التي تجعل فيتنام وجهة جذابة للشركات الاجنبية. ونظراً للدور الحاسم الذي يلعبه قطاع الصناعة في الاقتصاد، فإن تأثيره على التوظيف كبير للغاية. لذلك، أصبح قطاع الصناعة عام ٢٠٢٢ ثاني أكبر قطاع مشغل للقوى العاملة بعد قطاع الخدمات.

ونظراً لعدم توفر بيانات تفصيلية عن عدد القوى العاملة في المناطق الصناعية، سيتم الأخذ في الاعتبار القوى العاملة في القطاع الصناعي بشكل عام، اخذين بعين الاعتبار ان المناطق الصناعية جزءاً أساسياً من هذا القطاع. وبالتالي، يمكن بيان أثر المناطق الصناعية على القوى العاملة من خلال تحليل نسبة العاملين في قطاع الصناعة من اجمالي القوى العاملة، لذا فإن النمو في أعداد العاملين يعكس تأثيرها الإيجابي على خلق فرص العمل.

اذ يتضح من خلال الجدول (١) ان قطاع الصناعة في فيتنام شهد نموًا ملحوظًا في أعداد العاملين ونسبتهم من إجمالي القوى العاملة خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٣) ، اذ بلغ عدد العاملين في قطاع الصناعة (٩,٥٤) مليون عامل عام ٢٠١٧ ، ليرتفع تدريجيا ليصل الى (١١,٩٦)مليون عامل عام ٢٠٢٣. كما ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة من اجمالي القوى العاملة من من ١٧,٨% في عام ٢٠١٧ إلى ٢٣,٣% في عام ٢٠٢٣، مما يدل ذلك نمو قطاع الصناعة وتحسن أداء المناطق الصناعية في فيتنام الذي رافقه استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة[٣٨].

جدول(١) العمالة في قطاع الصناعة في فيتنام خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٣)

السنة	اجمالي العاملين في قطاع الصناعة(مليون)	حصته من اجمالي العمالة (%)
٢٠١٧	٩,٥٤	١٧,٨
٢٠١٨	١٠	١٨,٤
٢٠١٩	١١,٢٩	٢٠,٧

38 - Vu Nguyen Hanh, Op.Cit,n.p.

٢٠٢٠	١١,٣	٢١,١
٢٠٢١	١١,٢١	٢٢,٨
٢٠٢٢	١١,٧٧	٢٣,٣
٢٠٢٣	١١,٩٦	٢٣,٣

Source: Vu Nguyen Hanh, Vietnam Manufacturing :2024-25,Vietnam Briefing,20-12 -2024 https://www.vietnam-briefing.com/news/vietnam-manufacturing-tracker-2024-25.html/

وتشير بيانات مكتب الإحصاءات العامة ان للمناطق الصناعية دورًا رئيسيًا في توفير فرص العمل وتحسين حياة ملايين من العمال، فقد ساهمت هذه المناطق في خلق أكثر من ٣. ٨ ملايين عامل في عام ٢٠٢١، أي ما يعادل ٧,٦% من إجمالي السكان العاملين في فيتنام. بالإضافة الى توفيرها برامج التدريب والتعليم والحماية الاجتماعية للعاملين، مما يحسن إنتاجيتهم ومستوى معيشتهم ،على سبيل المثال، وظفت شركة سامسونغ وحدها ١٦٠ ألف عامل في عام ٢٠٢٢، اي ٠,٣% من إجمالي القوى العاملة في البلاد[٣٩]. كما أنها تساهم في التنمية في المجتمعات المحلية من خلال تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية مثل المدارس والمستشفيات والأسواق والمرافق الترفيهية وغيرها.

بالإضافة الى ذلك، وفرت المناطق الصناعية فرص عمل هائلة، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من ارتفاع مستويات الفقر. اذ استثمرت شركة سامسونغ مثلا: نحو ٩,٣ مليار دولار في مقاطعة باك نينه خلال أربعة عشر عاماً فقط، وهو ما يمثل نصف إجمالي استثماراتها في فيتنام. هذا الاستثمار حول باك نينه من مقاطعة فقيرة إلى مركز صناعي متقدم، لتصبح ثاني مدينة مصدرة في البلاد بعد مدينة هوشي منه، مما ساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان المحليين[٤٠]. كذلك، تساعد المناطق الصناعية على جذب العمالة من المقاطعات الأخرى الغنية بالعمالة، والتي أدت الى خلق سوق عمل ديناميكي وقلصت من الفوارق والتفاوت ما بين المقاطعات.

٢. مساهمة المناطق الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي:

نظرا لصعوبة الحصول على بيانات مفصلة حول مساهمة المناطق الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في المقاطعات التي شملتها الدراسة، فقد اعتمدنا على البيانات على المستوى الوطني. ويأتي هذا الخيار من حقيقة أن الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي والإنتاج الصناعي جزء من الناتج المحلي الإجمالي

39 - Trường Lăng, The Rise of Industrial Zones and Industrial Parks in Vietnam, July 17, 2023, https://www.viettonkinconsulting.com/fdi/the-rise-of-industrial-zones-and-industrial-parks-in-vietnam/

40 Ibid.

الوطني والقطاع الصناعي، مما يجعل التحليل على المستوى الوطني مؤشراً لمساهمة المناطق الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي.

ساهم القطاع الصناعي في فيتنام بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. فوفقاً للمديرية العامة للإحصاء، ارتفعت مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٤ بنسبة ٨,٣٤%، وتشكل صناعة المعالجة والتصنيع أكثر من ٧٩,٤% من إجمالي القيمة المضافة لجميع الصناعات. كما تشير البيانات إلى ارتفاع القيمة المضافة للصناعة إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٣). ففي عام ٢٠١٧، كانت نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي ٢٢,٦٣%، وارتفعت بشكل مستمر لتصل الى ٢٤,٥٨% في عام ٢٠٢٢، مع انخفاض طفيف بلغ ٢٣,٨٨% في عام ٢٠٢٣[٤١] ، وكما هو موضح في الجدول (٢).

جدول(٢) قيمة الناتج الصناعي في فيتنام خلال الفترة(٢٠١٧-٢٠٢٣)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الناتج الصناعي (مليار دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٠١٧	٢٧٧,٠٧	٦٣,٦٦	٢٢,٦٣
٢٠١٨	٣٠٤,٤٧	٧٢,٤٦	٢٣,٣٧
٢٠١٩	٣٣١,٨٢	٧٩,٥٣	٢٣,٧٩
٢٠٢٠	٣٤٦,٣١	٨٣	٢٣,٩٥
٢٠٢١	٣٧٠,٠٨	٨٩,٦٤	٢٤,٤٦
٢٠٢٢	٤٠٧,٩٧	١٠٠,٨٦	٢٤,٥٨
٢٠٢٣	٤٣٣,٧	١٠٢,٦٣	٢٣,٨٨

Source: Vu Nguyen Hanh, Vietnam Manufacturing :2024-25,Vietnam Briefing,20-12-2024
https://www.vietnam-briefing.com/news/vietnam-manufacturing-tracker-2024-25.html/

ومن بين الأمثلة البارزة على دور المناطق الصناعية في تعزيز النمو الاقتصادي، تأتي المناطق الصناعية في مقاطعة دونغ ناي وخاصة منطقتا "بيين هوا" الصناعيتان كأهم المناطق الصناعية في المقاطعة، التي ساهم قطاع الصناعة فيها بنسبة ٨,٤٦% من الاقتصاد المحلي عام ٢٠٢٢، وكانت اهم صناعاتها هي

41 - Vu Nguyen Hanh, Vietnam Manufacturing :2024-25,Vietnam Briefing,20-12 -2024 https://www.vietnam-briefing.com/news/vietnam-manufacturing-tracker-2024-25.html/

(الأغذية ،الملابس ، المنتجات الكيميائية ، المطاط والبلاستيك، تصنيع المعادن والمنتجات المعدنية) بنسب مساهمة تصل الى (٧,٠٢%، 11.88%، ١٠,٢٢%، ٧,١٤%، ٢,٤٩%) على التوالي . كما سجلت المناطق الصناعية في مقاطعة باك جيانغ ناتج محلي اجمالي قدره ١٠٣,٤٠٩ تريليون دونغ في عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ١٩,٣% عن العام السابق، وساهم قطاع الصناعة فيه بنسبة ٢٦,٦٥% من إجمالي النمو المحلي ، اذ بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع ٧١,٩٢٤ تريليون دونغ، مما يبرز دوره الحيوي كعمود فقري للنمو الاقتصادي في المقاطعة .[٤٢] وكذلك الحال مع مدينة هاي فونغ التي ساهم قطاع الصناعة بنسبة ٢٠,٧٥ % من الناتج المحلي الإجمالي للمدينة ، حيث تمثل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الصناعية أكثر من ٦٠ % من الإنتاج الصناعي في المدينة وأكثر من ٧٠ % من حجم صادراتها[٤٣].

٣. زيادة الاستثمارات:

ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في تعزيز نمو المناطق الصناعية في فيتنام، حيث يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المناطق ما بين ٣٥% –٤٠% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المسجل على المستوى الوطني، وقد جذب قطاعا الصناعة والمعالجة في المناطق الصناعية وحدهما ما بين ٧٠% –٨٠% من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك، أصبحت هذه المناطق نقاط جذب للمشاريع الكبرى الوطنية والدولية، حيث استقطبت شركات عالمية شهيرة مثل "سامسونغ"، "إل جي"، "كانون"، "فوكسكون"، "ليجو"، "جورتيك"، و"هيوسونغ" [٤٤].

تتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل رئيسي في المدن الصناعية الكبرى مثل "هانوي" و"هوشي منه" اللّذان تتوفر فيهم مجموعة من العوامل الجاذبة مثل البنية التحتية المتطورة، القرب من الموانئ والمطارات، الكثافة السكانية العالية، والإصلاحات الحكومية التي حسّنت بيئة الاستثمار. أدى هذا إلى تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في قطاع التصنيع، الذي استحوذ على ٥٩,٢% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٢٢ ، يليه قطاع العقارات بنسبة ١٥,٣% وقطاع الطاقة بنسبة ٨,٦% [٤٥]. . في حين مدينة "دونغ ناي"، بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر فيها ٥٧١ مليون دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ١٣,٣% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وشملت هذه

42 -TTTFIC GROUP, Bac Giang Province, https://tttfic.com/province-city/bac-giang-province/

43 - Mai Luong &Dan Nguyen, op.cit.

44 - Vu Nguyen Hanh, Eco-Industrial Parks in Vietnam: Implementation and Key Goals, Vietnam Briefing, July 10, 2024,n.p, https://www.vietnam-briefing.com/news/eco-industrial-parks-vietnam.html/

45 - Open Development vietnam, Foreign Direct Investment in Vietnam,2023, https://vietnam.opendevelopmentmekong.net/stories/foreign-direct-investment-in-vietnam/

الاستثمارات ثمانية مشاريع بقيمة تقارب ٥٠٠ مليون دولار. اما مدينة "تاي دينه"، قد استقطبت ٣٧٠ مشروعاً أجنبياً بإجمالي رأس مال قدره ٩,٢ مليار دولار، لتحتل المرتبة ١٥ من بين ٦٣ مدينة في البلاد من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية. اما مدينة هاي فونغ ، فقد بلغت حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مناطق الصناعية ٥,٢٦ مليار دولار عام ٢٠٢١ لمشاريع بلغت ٤٨ مشروع [٤٦].وكذلك الحال في مدينة "باك جيانغ"، التي ضمت ٤٨٩ منطقة صناعية مستحدثة فضلا عن ١٠ مناطق صناعية قديمة، واستقطبت ٣٧٤ مشروعاً للاستثمار الأجنبي المباشر بإجمالي رأس مال ٩,٦ مليار دولار، و١١٥ مشروعاً للاستثمار المحلي برأس مال قدره ١٨,٢ مليار دونغ. يعود الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول مثل الصين، كوريا الجنوبية، سنغافورة، واليابان.

٤. التنوع الصناعي:

بالرغم من تعدد المناطق الصناعية وانتشارها في كافة أنحاء البلاد، يتميز كل منها بتخصصه في إنتاج منتجات صناعية أو غذائية معينة. على سبيل المثال، منطقة دينه فو الصناعية التي تقع في مدينة هاي فونغ متخصصة في صناعة البتروكيماويات والصناعات الثقيلة. أما منطقة فيتنام–سنغافورة الصناعية (VSIP) الواقعة في مدينة بينه دونغ، فتتخصص في صناعات المعدات الميكانيكية والكهربائية، البناء، الأغذية، والمنتجات الطبية. حققت هذه المنطقة نجاحاً كبيراً في السنوات الأخيرة، حيث استقطبت ٢٣٨ مشروعاً فردياً بقيمة إجمالية تبلغ ٢,٦ مليار دولار أمريكي[٤٧].وبفضل تخصص كل منطقة صناعية في إنتاج منتجات معينة، تتمتع فيتنام بتنوع واسع في منتجاتها. هذا التنوع يسهم في تعزيز قدراتها الاقتصادية ويوفر للدولة مجموعة متكاملة من المنتجات الصناعية والغذائية التي تلبي احتياجات الأسواق المحلية والدولية.

٥. التأثير على الميزان التجاري

تعد المناطق الصناعية في فيتنام من العناصر الرئيسية التي ساعدت في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، خصوصًا من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم النمو الصناعي الموجه نحو التصدير. تشتهر فيتنام بإنتاج مجموعة متنوعة من السلع الصناعية، حيث تبرز في مجال الإلكترونيات بشكل خاص. اذ تشير البيانات إلى أن حصة قطاع الصناعة من إجمالي صادرات فيتنام قد نمت بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية. ففي جدول(٣) نلاحظ ان عام ٢٠١٧، كان إجمالي صادرات فيتنام ٢١٥,١٢ مليار دولار، حيث ساهم قطاع الصناعة بمبلغ ٢٠١,٦٥ مليار دولار، وهو ما يعادل ٩٣,٧% من إجمالي الصادرات. واستمر هذا النمو حتى عام ٢٠٢٣، حيث بلغت

46 Mai Luong & Dan Nguyen, op.cit.
47 Dezan Shira & Associates ,op.cit.p11.

قيمة الصادرات ٣٥٤,٧٢ مليار دولار، وساهم قطاع الصناعة بمبلغ ٣٢٨,١٤ مليار دولار، بنسبة ٩٢,٥%.

جدول(٣)حصة قطاع الصناعة من اجمالي صادرات السلعية في فيتنام خلال فترة(٢٠١٧-٢٠٢٣)

السنة	اجمالي صادرات السلع (مليار دولار)	حصة قطاع الصناعة (مليار دولار)
٢٠١٧	٢١٥,١٢	٢٠١,٦٥
٢٠١٨	٢٤٣,٧	٢٣٠,٧٦
٢٠١٩	٢٦٤,٢٧	٢٥٢,٤٣
٢٠٢٠	٢٨٢,٦٣	٢٧١,٠٤
٢٠٢١	٣٣٦,١٧	٢٣٢,٥٩
٢٠٢٢	٣٧١,٧٢	٣٦٢
٢٠٢٣	٣٥٤,٧٢	٣٢٨,١٤

Source: Vu Nguyen Hanh, Vietnam Manufacturing :2024-25,Vietnam Briefing,20-12 -2024 https://www.vietnam-briefing.com/news/vietnam-manufacturing-tracker-2024-25.html/

وكانت أبرز السلع المصدرة في عام ٢٠٢٣ تشمل: الإلكترونيات وأجهزة الكمبيوتر بقيمة ٥٧,٣٤ مليار دولار، الهواتف ومكوناتها بقيمة ٥٢,٣٨ مليار دولار، السيارات بقيمة ٤٣,١٣ مليار دولار، المنسوجات والملابس بقيمة ٤٠,٣ مليار دولار، والأحذية بقيمة ٢٠,٢٤ مليار دولار. هذا التنوع في الصادرات يعكس الدور الحيوي الذي تلعبه المناطق الصناعية في تطوير الصناعات المحلية وتعزيز قدرة فيتنام على المنافسة في الأسواق العالمية.[٤٨]

48 Vietnam Briefing, An Introduction to Vietnam's Leading Import and Export Industries, https://www.vietnam-briefing.com/news/introduction-vietnams-export-import-industries.html

جدول (٤) اهم السلع المصدرة في فيتنام عام ٢٠٢٣

السلعة	السلع الإلكترونية أجهزة الكمبيوتر	الهواتف والمكونات	سيارات	المنسوجات والملابس	الأحذية
قيمة التصدير (مليار دولار)	٥٧,٣٤	٥٢,٣٨	٤٣,١٣	٤٠,٣	٢٠,٢٤

Source: Vietnam Briefing, An Introduction to Vietnam's Leading Import and Export Industries, https://www.vietnam-briefing.com/news/introduction-vietnams-export-import-industries.html

هذا النمو يوضح بشكل جلي الأهمية الكبيرة التي يمثلها القطاع الصناعي في تعزيز الاقتصاد الوطني. ووفقًا لتقرير معهد الصناعات التحويلية، يساهم أكثر من ٤١٦ منطقة صناعية وأكثر من ١٠٠٠ مجموعة صناعية في فيتنام بما يقرب من ٥٠% من حجم صادرات البلاد، ما يعكس الدور المحوري للمناطق الصناعية في تحقيق الأمن الاقتصادي في فيتنام. فهي تعد منصات هامة لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تدفع عجلة النمو الاقتصادي، خاصة في قطاع التصنيع الموجه نحو التصدير. على سبيل المثال، تعد المنطقة الصناعية المتكاملة في مدينة هوشي منه واحدة من أبرز النماذج في هذا المجال، حيث تساهم بتصدير سلع بقيمة ٧ مليارات دولار سنويا وتوفر أكثر من ٢٨١ ألف فرصة عمل. وهذا يعكس دور المناطق الصناعية في تنمية العمالة المحلية وتعزيز مساهمة فيتنام في الاقتصاد العالمي.

٦. الاستدامة البيئية

تسعى المناطق الصناعية في فيتنام إلى تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة تماشياً مع أهداف مؤتمر الأطراف السادس والعشرين (COP26)، من خلال تنفيذ مبادرات المناطق الصناعية البيئية التي تهدف إلى تقليل التلوث، إدارة النفايات، وخفض الانبعاثات، بما يتوافق مع معايير التنمية المستدامة التي تسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية ودعم استقرار الاقتصاد على المدى الطويل[٤٩] .

في هذا السياق، تعد مدينة "دا نانغ" مثالاً بارزاً على التزام فيتنام بالصناعات النظيفة، حيث رفضت في عام ٢٠٠٨ مشروعي استثمار أجنبي بقيمة تصل إلى ٥ مليارات دولار في قطاعي تصنيع الصلب والورق، بهدف تحقيق هدفها المتمثل في بناء مدينة صديقة للبيئة. من جهة أخرى، حققت مدينة "هاي فونج" نجاحاً ملحوظاً في جذب أكثر من ١٠٠٠ مشروع استثمار أجنبي مباشر بقيمة إجمالية بلغت ٢٩,٣ مليار دولار، مع تركيز كبير على الصناعات عالية التقنية والصديقة للبيئة. استقطبت المدينة شركات

49 Trường Lăng,OP.CIT.

عالمية مثل "فينفاست"، "إل جي"، و"بريدجستون"، إلى جانب العديد من الشركات الأجنبية الأخرى[٥٠].

وفي إطار التزام الحكومة الفيتنامية بالحد من الانبعاثات وتحقيق الاستدامة، توجهت نحو صناعة السيارات الكهربائية كخطوة نحو بيئة أنظف. مع وجود نحو ٦,٥ مليون سيارة و٧٤ مليون دراجة نارية على الطرق في عام ٢٠٢٤، تحتل فيتنام المرتبة الثانية في جنوب شرق آسيا من حيث انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من النقل البري، بعد إندونيسيا. لذا، ركزت البلاد على تصدير ما يقارب ٤٣,١٣ ألف وحدة من المركبات، مع توقعات بأن تصل مبيعات سوق السيارات الفيتنامية إلى ما بين ١,٧ و١,٨٥ مليون وحدة بحلول عام ٢٠٣٥، في حين تتوقع (VAMA) أن تصل مبيعاتها إلى مليون وحدة بحلول عام ٢٠٢٨، في ظل التزام الحكومة بتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام ٢٠٥٠. يعكس هذا التوجه فرصة مربحة لنمو سوق المركبات الكهربائية، مما يعزز مكانة فيتنام كمركز إقليمي للصناعات النظيفة والمستدامة[٥١].

المبحث الرابع :العوامل الرئيسية لنجاح تجربة فيتنام والدروس المستفادة منها

تمثل تجربة فيتنام في تطوير المناطق الصناعية نموذجاً ناجحاً لتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الاقتصادي. حيث اعتمدت فيتنام على عدة عوامل رئيسية مثل الموقع الاستراتيجي، الدعم الحكومي، تطوير البنية التحتية، وفرة الايدي العاملة وغيرها .

وفي هذا المبحث سنلقي الضوء على اهم العوامل التي أسهمت في نجاح تجربة فيتنام، ونستخلص الدروس المهمة التي يمكن تطبيقها لتطوير نماذج مشابهة في بيئات اقتصادية واجتماعية متنوعة.

أولا: العوامل الرئيسية لنجاح تجربة فيتنام.

تجربة المناطق الصناعية في فيتنام تُعتبر واحدة من أبرز النماذج الناجحة على مستوى العالم، حيث لعبت مجموعة من العوامل دورا أساسيا في تحقيق هذا النجاح، منها:

50 TTTFIC GROUP, Da Nang City, https://tttfic.com/province-city/da-nang-city/

51 Le Anh Tuan, Achieving a green energy transition in Vietnam's transport sector through electric mobility, 21 November 2023, https://slocat-net.translate.goog/achieving-a-green-energy-transition-in-vietnams-transport-sector-through-electric-mobility/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

١. الموقع الاستراتيجي:

تمتلك فيتنام ميزات جغرافية وتقسيمات إدارية تلائم تطور المناطق الصناعية بشكل كبير ، حيث تنقسم البلاد إلى ثلاث مناطق رئيسية[٥٢]:

أ-المنطقة الشمالية: تشمل ٢٥ مقاطعة، من بينها المنطقة الاقتصادية الشمالية (NKEZ)، هذه المنطقة تتميز بقربها من الصين، مما يجعلها مركزًا جذابًا للشركات الباحثة عن تقليل تكاليف الإنتاج مع البقاء قريبًا من سلاسل التوريد الصينية. وتحتوي المنطقة على مدن رئيسية مثل هانوي وهاي فونغ، التي تعد الاخيرة أكبر مركز للاستيراد والتصدير في شمال فيتنام، حيث تربطها علاقات تجارية مع أكثر من ٤٠ دولة ومنطقة حول العالم..

ب-المنطقة الوسطى: تضم ٥ مقاطعات، وتشتهر بمشاريع الصناعات الخفيفة مثل تصنيع الأغذية، مع كون مدينة دا نانغ مركزا رئيسيا للنشاط الاقتصادي.

ت-المنطقة الجنوبية: تُعد المركز الاقتصادي الأكثر حيوية في فيتنام، حيث تجذب النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية. تتميز المنطقة ببنية تحتية حديثة وقربها من أكبر ميناء تجاري في البلاد، مما يسهل حركة التجارة الدولية.

٢. البنية التحتية المتكاملة والدعم الحكومي الكبير.

تمتلك فيتنام بنية تحتية متميزة تدعم نمو وتطور المناطق الصناعية، حيث تم تصميم هذه المناطق لتكون قريبة من الطرق السريعة التي تؤدي إلى المطارات والموانئ البحرية ومحطات السكك الحديدية. هذا التخطيط الاستراتيجي سهّل بشكل كبير عمليات النقل والتصدير والاستيراد، مما جعلها بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

كما اولت الحكومة الفيتنامية اهتمامًا كبيرًا لتحسين وتطوير البنية التحتية كجزء أساسي من استراتيجيتها لتحقيق التنمية الاقتصادية، فقد سعت الى تحسين شبكة الطرق والسكك الحديدية والخدمات اللوجستية لزيادة كفاءة النقل وتسهيل العمليات التجارية، توفير بيئة قانونية مناسبة وأراضٍ مهيأة لاستقبال المشاريع الصناعية مما يعزز ثقة المستثمرين. اذ استثمرت فيتنام خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٧، حوالي ٥٣% من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) التي تلقتها في مشاريع النقل مثل الطرق والمطارات والموانئ البحرية، وفي السنوات الأخيرة، ارتفعت نسبة الاستثمارات العامة والخاصة

52 Dang Huong, Industrial Park in vietnam – Invest The Right Way, 29 December 2023, https://namdinhvu.com/en/industrial-park-in-vietnam-invest-the-right-way-2/

في البنية التحتية لتصل إلى ٥,٧% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعلها الأعلى في جنوب شرق آسيا والثانية في آسيا بعد الصين.

كما تسعى الحكومة الفيتنامية خلال تنفيذ خطتها تنموية ٢٠٢١ – ٢٠٣٠، الى تطوير شبكات الطرق والسكك الحديدية والممرات المائية ،اذ خصصت بين ٤٣ –٦٥ مليار دولار أمريكي لذلك واصدرت قانونا في عام ٢٠٢١ لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في مشاريع البنية التحتية، خاصة في مجالات النقل وشبكات الكهرباء.

وفقاً لتقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٩ ،تحتل فيتنام المرتبة ٧٧ من أصل ١٤١ دولة في جودة البنية التحتية بشكل عام، وحققت المرتبة ٦٦ في بنية النقل، والمرتبة ٨٧ في بنية المرافق. اما على مستوى الإقليمي ، فقد أظهرت نتائج مؤشر القدرة التنافسية الإقليمية لعام ٢٠١٨، ان مقاطعات بينه دونغ، دا نانج، فينه فوك، هاي دونغ، وبا ريا فونغتاو هي أفضل المناطق من حيث جودة البنية التحتية[٥٣].

٣. تسهيل الروابط والتعاون بين المؤسسات

توفر المناطق الصناعية في فيتنام منصة فعالة لتعزيز التعاون والتكامل بين الشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية على حد سواء. وتسمح هذه المناطق بتبادل الموارد والطاقة والمياه والمنتجات الثانوية والخدمات بين الشركات، مما يخلق تكافلاً وتعاوناً صناعياً، ما يساعد ذلك في تقليل تكاليف التشغيل، تحسين كفاءة استخدام الموارد ،وزيادة القيمة المضافة للمنتجات.بالإضافة إلى ذلك، تعمل المناطق الصناعية على تعزيز شبكات الابتكار التي تربط الشركات ومعاهد البحوث والجامعات والهيئات الحكومية، مما يعزز خلق المعرفة ونشرها، ويساهم في تطوير التقنيات والابتكارات التي تدعم النمو الصناعي، هناك أيضًا علاقات واتفاقيات تجارة تفضيلية مثل اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وفيتنام (EVFTA)، واتفاقية الشراكة الشاملة الاقليمية عبر المحيط الهادئ (CPTPP) ([٥٤])

كل تلك العوامل اثرت بشكل كبير على مؤشرات التنافسية والابتكار في فيتنام. فوفقا لتقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠٢١ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، احتلت فيتنام المرتبة ٤٢ من بين ١٤١ دولة من حيث القدرة التنافسية. كما احتلت المرتبة ٤٢ من بين ١٣١ دولة في مؤشر الابتكار العالمي ٢٠٢١، بعد أن كانت في المرتبة ٧١ في عام ٢٠١٠[٥٥].

53 - World Economic Forum (WEF), Global Competitiveness Report 2019,p14.

54 - industrial Savills Vietnam, What Are The Main Industries in Vietnam?, 2024, https://industrial.savills.com.vn/2024/02/what-are-the-main-industries-in-vietnam/

55 - Trường Lăng, op.ci. n.p.

٤. العمالة الرخيصة والوفيرة:

تعد فيتنام وجهة مثالية للمستثمرين الأجانب بفضل ما تقدمه من مزايا تنافسية خاصة فيما يتعلق بالعمالة الرخيصة ووفرتها. اذ ان وفرة الايدي العاملة وانخفاض اجورها جعل فيتنام وجهة مفضلة للشركات العالمية التي تبحث عن تقليل تكاليف الإنتاج. ووفقاً للبيانات الدولية، بلغ معدل الاجور بالساعة في فيتنام ٣,١٠ دولار في عام ٢٠٢٠، أي اقل من نصف تكلفة الأجور في الصين والتي بلغت ٦,٥٠ دولار، وأقل من تكلفة الأجور في المكسيك التي وصلت إلى ٤,٨٢ دولار[٥٦] ،وكما هو موضح في الشكل(١). هذا الفارق الكبير في تكاليف الأجور جذب العديد من الشركات العالمية مثل فوكسكون وسامسونغ وإل جي وكانون وإتش بي وغيرها، لإنشاء مصانعها في فيتنام. نتيجة لذلك، أصبحت الأجهزة الإلكترونية مثل الهواتف الذكية، أجهزة التلفزيون، الطابعات، الكاميرات، وأجهزة الكمبيوتر متاحة بشكل كبير وبأسعار معقولة مع زيادة الإنتاج المحلي لهذه المنتجات.

الشكل (١) معدل الأجور في فيتنام ومكسيك والصين خلال فترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)

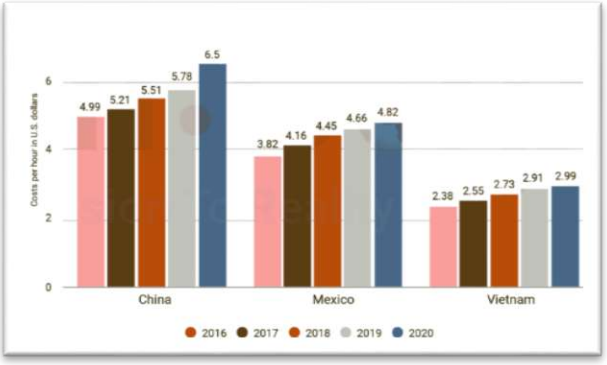

Source: Dahlia Le, Vietnam Has Some of the Lowest Labor Costs and Average Business Setup Expenses in Asia, https://vietnam.incorp.asia/vietnam-labor-cost/

كما وفقا لوزارة العمل الفيتنامية، ارتفع عدد العاملين في فيتنام من ٥١,٣٠ في العام السابق إلى ٥١,٤٠ في عام ٢٠٢٤. كما ارتفع معدل مشاركة القوى العاملة من ٦٨,٥٠٪عام ٢٠٢٣إلى ٦٨,٦٠٪ في عام ٢٠٢٤ [٥٧]

56 - Dahlia Le, Setting up a Manufacturing & Trading Business in Vietnam's Free Zones: A Brief Guide for Foreigners, 15 December 2023, https://vietnam.incorp.asia/vietnams-free-zones-for-foreigners/

(57 - Dahlia Le, Vietnam Has Some of the Lowest Labor Costs and Average Business Setup Expenses in Asia, 11 December 2024, https://vietnam.incorp.asia/vietnam-labor-cost/

الشكل(٢) معدل العاملين في قطاع الصناعة خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٤)

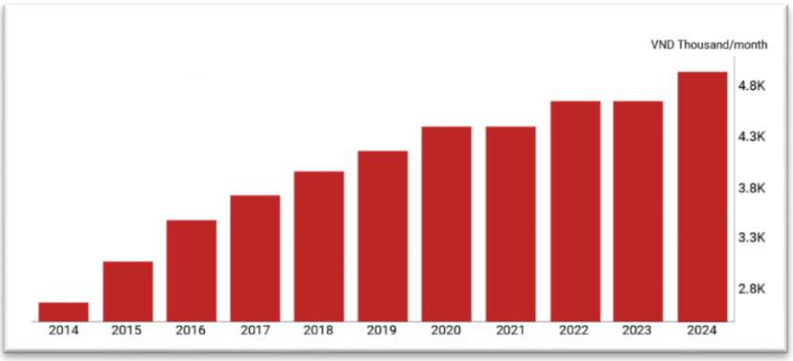

Source: Dahlia Le, Vietnam Has Some of the Lowest Labor Costs and Average Business Setup Expenses in Asia, https://vietnam.incorp.asia/vietnam-labor-cost/

٥. الدعم الحكومي:

قدمت الحكومة الفيتنامية سلسلة من الحوافز الضريبية والمزايا التفضيلية التي تهدف إلى جذب الشركات للاستثمار في المناطق الصناعية، وتشمل هذه الحوافز تخفيض ضريبة الأرباح وتوفير الأراضي بأسعار مخفضة وتقديم الدعم المالي للمشاريع الاستثمارية. على سبيل المثال، في مدينة هاي فونج، يتمتع المستثمرون بمعدلات ضريبية منخفضة، مما يساعد على تقليل الأعباء المالية وزيادة الأرباح، بالإضافة الى ذلك، فأن توفر بيئة استثمارية مستقرة وآمنة، مدعمة ببنية تحتية حديثة وخدمات دعم شاملة.

وبالرغم من أن معدل ضريبة الشركات القياسي في فيتنام يبلغ ٢٠%، فإن هذا المعدل يمكن أن يتغير بناءً على طبيعة المشروع، حيث قد يتراوح بين ١٠% -١٧%، ويمكن أن يكون ساريًا لفترة محددة أو طوال مدة المشروع. كما تمنح الحكومة الفيتنامية تسهيلات ضريبية إضافية للشركات، مثل إمكانية دفع ٥٠% فقط من الضرائب أو إعفاء تام من ضريبة الشركات لفترة معينة إذا استوفت الشركات شروطًا معينة، وعادةً ما تكون هذه الإعفاءات لمدة ٤ سنوات، تبدأ من السنة الأولى لتحقيق الأرباح. إضافة إلى ذلك، تقدم الحكومة الفيتنامية إعفاءات من إيجار الأراضي وحوافز ضريبية على الرسوم الجمركية. كما تدعم الحكومة السياسات التي تركز على تدريب القوى العاملة ذات المهارات العالية، مما يتيح للشركات فرصة العثور على العمالة الماهرة[٥٨].

58 - Dahlia Le, Vietnam Has Some of the Lowest Labor Costs and Average Business Setup Expenses in Asia, incorp vietnam logo,2024 , https://vietnam.incorp.asia/vietnam-labor-cost/

٦. الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

فتحت فيتنام أبوابها رسميا للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٨٧ بإصدار قانون الاستثمار الأجنبي. وشهدت على أثره تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير، وساهم بعد ذلك دخول فيتنام في عضوية منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٧. لتصبح فيتنام عام ٢٠٢٠، واحدة من أفضل ٢٠ وجهة عالمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو لعب دوراً كبيراً في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث ساهم بنسبة ٢٥% من إجمالي رأس المال الاستثماري الاجتماعي و٥٥% من الإنتاج الصناعي. بالإضافة إلى ذلك، تمثل الشركات ذات الاستثمار الأجنبي اليوم ٧٠% من إجمالي حجم الصادرات، ما أدى إلى خلق نحو ٤,٦ مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.لم يقتصر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاج فقط، بل شمل تحسين التكنولوجيا وزيادة الإنتاجية، حيث دفعت الشركات الأجنبية الصناعات المحلية لتبني تقنيات حديثة وابتكارات جديدة، مما أسهم في رفع كفاءة الشركات المحلية. كما وفرت شركات الاستثمار الأجنبي برامج تدريبية تساهم في تطوير مهارات العمال الفيتناميين وزيادة إنتاجيتهم وخاصة في المناطق الريفية الذين كانوا يعانون من البطالة، مما أسهم في الحد من الفقر والآفات الاجتماعية.

٧. تدريب القوى العاملة المحلية:

تعد قضية تعليم وتدريب القوى العاملة المحلية في فيتنام إحدى الركائز الأساسية لتحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار. وفي المناطق الصناعية يتم تنفيذ برامج تدريب متخصصة بالتعاون مع مؤسسات التعليم المهني، مع دعم تقني من خبراء محليين ودوليين. فقد شهدت مدينة (هاي فونج) مثلاً تنفيذ أكثر من ٢٠ مشروع استثماري أجنبي في مجال التعليم المهني، بهدف توفير الموارد البشرية المؤهلة التي تلبي احتياجات الشركات[٥٩]. كما تسهم الحكومة الفيتنامية بشكل كبير في تنمية القوى العاملة من خلال تنفيذ سياسات لدعم التدريب المهني وإعادة التأهيل المهني ، ووضع الحوافز التي تستقطب الكفاءات والمواهب من داخل البلد وخارجه، كما حرصت على استبقاء العمالة في المناطق الصناعية ومنها (هاي فونغ) من خلال تحسين البنية التحتية بما في ذلك السكن والمرافق الاجتماعية، لضمان استقرار العمال وتوفير بيئة معيشية مناسبة ، كون هناك طلب على العمال الماهرين والموهوبين من المقاطعات الجنوبية وخاصة مدينة (هوشي منه) التي تقدم خدمات مغرية فضلا عن الرواتب ،التي يتراوح متوسطها بين ٥٠٠ – ٢٠٠٠ دولار

59 - Hai Phong Economic Zone Authority, Hai Phong: Solving the problem of high quality human resources in Industrial Parks, Hai Phong Economic Zone, https://heza.gov.vn/en/hai-phong-giai-bai-toan-nguon-nhan-luc-chat-luong-cao-trong-khu-cong-nghiep/

حسب مستوى المهارة ونوع الصناعة[٦٠].إن الاستثمار في تطوير الموارد البشرية يظل عاملًا حاسمًا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في فيتنام.

ثانيا: الدروس المستفادة من تجربة فيتنام في تطوير المناطق الصناعية

تبرز تجربة فيتنام العديد من العوامل التي ساهمت في نجاح تطوير المناطق الصناعية، مما يوفر دروسا قيمة للدول الساعية لتعزيز تنميتها الاقتصادية وتحقيق الأمن الاقتصادي.

أ- أظهرت تجربة فيتنام أهمية وجود سياسات حكومية واضحة تدعم التنمية الاقتصادية وتعزز الأمن الاقتصادي. إذ ساهمت الحوافز الضريبية وتبسيط الإجراءات القانونية بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، ما جعل فيتنام وجهة استثمارية مميزة.لذا يجب على الدول النامية صياغة سياسات واضحة تدعم الاستثمارات الأجنبية والمحلية، من خلال تقديم حوافز ضريبية تنافسية، تسهيل الإجراءات البيروقراطية، وتوفير بيئة قانونية محفزة للاستثمار.

ب- كان تطوير البنية التحتية، بما في ذلك الطرق والموانئ والمرافق اللوجستية، من أبرز العوامل التي دعمت نجاح المناطق الصناعية وربطتها بالأسواق المحلية والعالمية. لذا على الدول الساعية لأنشاء مناطق صناعية او تطويرها ان تعزز الشراكة بين القطاع العام والخاص والمؤسسات الدولية لتمويل مشروعات البنية التحتية.

ت- على الرغم من اعتماد الاقتصاد الفيتنامي في البداية على الزراعة، إلا أن الحكومة عملت على تنويع مصادر الدخل من خلال تطوير صناعات متعددة في المناطق الصناعية المتخصصة للإنتاج منتجات صناعية متنوعة، ما ساعد هذا النهج الى تقليل الاعتماد على قطاع واحد. وهو درس مهم للدول النامية بشكل عام والدول الريعية على وجه الخصوص لتجنب الاعتماد المفرط على ايرادات النفط وانما لابد من تطوير صناعات تحويلية وصناعات ذات قيمة مضافة، مثل الإلكترونيات والصناعات الداعمة، لتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني.

ث- أكدت الحكومة الفيتنامية أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المهني. ساهمت البرامج التدريبية الموجهة للعمالة المحلية في رفع كفاءتهم، مما زاد من إنتاجيتهم وعزز القدرة التنافسية للصناعات الفيتنامية. وفي دول الساعية بالأخذ بالتنمية الصناعية وتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والشركات الصناعية لتوفير قوى عاملة مدربة ومؤهلة، بالإضافة الى تقديم حوافز لجذب المواهب والاحتفاظ بها في المناطق الصناعية.

ج- التوازن التنموي الشامل بين المناطق

60 - Dang Huong, op.cit,n.p.

ركزت الحكومة على توزيع المناطق الصناعية بشكل متوازن جغرافيا لضمان حدوث تنمية الإقليمية متوازنة بين المناطق، لضمان استفادة المناطق الريفية والمحرومة اقتصاديًا من فرص التنمية. فضلا عن ربط تطوير المناطق الصناعية بمشروعات تنموية شاملة لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية في تلك المناطق.

الاستنتاجات

١. المناطق الصناعية في فيتنام تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الأمن الاقتصادي، حيث تساهم في خلق فرص العمل، جذب الاستثمارات، وزيادة الإنتاجية والصادرات، مما يعزز من النمو الاقتصادي المحلي. على سبيل المثال، توفر المناطق الصناعية أكثر من ٤ ملايين فرصة عمل، وتساهم بنحو ٨,٤٦% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض المناطق. كما أن الاستثمارات في هذه المناطق شهدت زيادة بنسبة ١٣,٣% في عام ٢٠٢٤، مما يعكس أهمية هذه المناطق في استقرار الاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته التنافسية.

٢. العوامل الأساسية لنجاح المناطق الصناعية في فيتنام: التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة للمناطق الصناعية كان له دور كبير في تعزيز الأمن الاقتصادي، من خلال توفير فرص العمل، جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق التوازن بين القطاعات الصناعية المحلية والقدرة التصديرية.

٣. العلاقة بين المناطق الصناعية والأمن الاقتصادي: تمثل المناطق الصناعية حجر الزاوية لتعزيز الأمن الاقتصادي في فيتنام، حيث أسهمت في خلق بيئة استثمارية جاذبة، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحسين الوضع الاقتصادي المحلي.

٤. من الدروس المستفادة من تجربة فيتنام ان لابد من تبني الحكومات سياسات استثمارية ذكية، تنمية البنية التحتية الجيدة، والاهتمام بالاستدامة البيئية والتنوع الصناعي لنجاح المناطق الصناعية ودورها الحيوي في استقرار الاقتصاد الوطني.

التوصيات

١. يجب على الحكومة الفيتنامية مواصلة تحسين البنية التحتية في المناطق الصناعية، بما في ذلك الطرق، الموانئ، والمرافق الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، لضمان جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والدولية.

٢. من الضروري دعم التنوع الصناعي في المناطق الصناعية من خلال توفير حوافز للاستثمارات في قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا النظيفة والصناعات العالية التقنية، بما يسهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الصناعات التقليدية.

٣. ينبغي زيادة الاستثمارات في برامج التدريب المهني والتعليم لضمان تأهيل القوى العاملة بما يتماشى مع احتياجات الأسواق المتطورة، مما يساعد على رفع الإنتاجية وتقليل معدلات البطالة.

٤. يجب تشجيع تطوير الصناعات الصديقة للبيئة والابتكار التكنولوجي في المناطق الصناعية. تبني ممارسات بيئية مستدامة سيساعد في تحسين الوضع البيئي والاقتصادي على المدى الطويل.

٥. يجب وضع استراتيجيات لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المناطق الصناعية في فيتنام، مع التركيز على توفير حوافز وامتيازات مالية للمستثمرين الأجانب في القطاعات الرائدة مثل السيارات، الإلكترونيات، والطاقة المتجددة.

٦. من المهم أن تواصل الحكومة مراقبة وتقييم فعالية السياسات المتعلقة بالمناطق الصناعية، لضمان أن هذه السياسات تحقق الأهداف المنشودة في تعزيز الأمن الاقتصادي والنمو المستدام.

المصادر

أولا: المصادر العربية

١. اشرف الصوفي، عبد المنعم الدامي، دراسة نظرية للمناطق الصناعية ودورها في التنمية الاقتصادية، إعادة تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترويج الصادرات خارج قطاع المحروقات: الواقع – الآفاق – والتجارب الناجحة ٢٠١٥.

٢. جمعات الطاهر، دور المناطق الصناعية في أحداث التنمية المستدامة دراسة ميدانية للمناطق الصناعية بالجزائر، اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر٣، ٢٠١٩.

٣. خورشيد معروف ، تحليل الاقتصادي الإقليمي الحضري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، ط١، ٢٠٠٦.

٤. صلاح الدين باللو, ابراهيمو عيسى محمد ، الأمن الاقتصادي في عصر العولمة: مقاربة استراتيجية، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ماي ١٩٤٥–قالمة، الجزائر ،٢٠١٣.

٥. عبير نوري فرحان، دور المناطق الصناعية في جذب الاستثمار تجارب مختارة، مجلة الجامعة العراقية، ج٣، ع٥٥ .

٦. علا الحكيم، مصر وتحديات المستقبل، المناطق الصناعية في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، .

٧. ليندة فريحة، خديجة عزوزي، المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر، لملتقى الوطني:اتأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م و ترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع – و الأفاق – و التجارب الناجحة ، جامعة ٨ مايو ١٩٤٥– قالمة، ٢٠١٥.

٨. مايح شبيب الشمري، شوكت كاظم طالب الطالقاني، الامن الاقتصادي : الأسس والتحديات وسبل التحقيق مع إشارة خاصة للعراق، ط١، مركز العين للدراسات والبحوث المعاصرة،٢٠١٨

٩. محمد ازهر السماك، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر، دار اليازوري للنشر، الأردن.

١٠. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،المبادئ التوجيهية الدولية للمناطق الصناعية ، ٢٠١٩.

١١. هند مهداوي، إسماعيل مراد، صيغ التمويل التشاركي(المشاركة والمضاربة) الية لتحقيق الامن الاقتصادي، مجلة الاحياء، م٢٢، ع٣١ ، ٢٠٢٢.

١٢. وليد عبدلي ،الأمن الاقتصادي والأمن التكنولوجي: مدخل نظري للمحددات والمرتكزات ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م١١، ع٢، ٢٠٢٢.

ثانيا: المصادر الاجنبية

1. Chau Anh Nguyen, Dong Nai Province, Vietnam: Opportunities in the Leading Industrial Production Hub,2024,n.p, https://www.vietnam-briefing.com/news/dong-nai-province-vietnam-industrial-investment-opportunities-location.html/
2. Dahlia Le, Setting up a Manufacturing & Trading Business in Vietnam's Free Zones: A Brief Guide for Foreigners, 15 December 2023, https://vietnam.incorp.asia/vietnams-free-zones-for-foreigners/
3. Dahlia Le, Vietnam Has Some of the Lowest Labor Costs and Average Business Setup Expenses in Asia, 11 December 2024, https://vietnam.incorp.asia/vietnam-labor-cost/
4. Dang Huong, Industrial park in vietnam – Invest The Right Way, 29 December 2023, https://namdinhvu.com/en/industrial-park-in-vietnam-invest-the-right-way-2/
5. Dezan Shira & Associates ,Vietnam's Key Regions and Economic Zones, Vietnam Briefing, issue31,2017.
6. Douglas Zhihua Zeng, Special Economic Zones: Lessons From The Global Experience, pedl.cepr.org, no:1, 2019, https://pedl.cepr.org/publications/special-economic-zones-lessons-global-experience
7. HA Thi Hong Van , Industrial Readjustment in Vietnam: Special Focus on the New 10 Year Socio-Economic Development Strategy for 2011-2020, in Industrial Readjustment in the Mekong River Basin Countries: Toward the AEC, BRC Research Report No.7, Bangkok Research Center, IDE-JETRO, Bangkok, Thailand.
8. Hai Phong Economic Zone Authority, Hai Phong: Solving the problem of high quality human resources in Industrial Parks, Hai Phong Economic Zone, https://heza.gov.vn/en/hai-phong-giai-bai-toan-nguon-nhan-luc-chat-luong-cao-trong-khu-cong-nghiep/
9. https://namdinhvu.com/en/industrial-park-in-vietnam-invest-the-right-way-2/
10. https://tanthuan.com.vn/investment-situation-of-vietnam-industrial-parks-and-tan-thuan-export-processing-zone

11. https://vietnam.opendevelopmentmekong.net/stories/foreign-direct-investment-in-vietnam/
12. https://www.mpi.gov.vn/en/Pages/2024-4-17/Eco-industrial-park-intervention-in-Vietnam--persplpp6jn.aspx
13. industrial Savills Vietnam, What Are The Main Industries in Vietnam?, 2024, https://industrial.savills.com.vn/2024/02/what-are-the-main-industries-in-vietnam/
14. Mai Luong &Dan Nguyen, Vietnam's Hai Phong: An Industrial Gateway and Port City, 8/7/ 2022, https://www.vietnam-briefing.com/news/vietnams-hai-phong-industrial-gateway-and-port-city.html/
15. Nguyen Thi Tue Anh, Luu Minh Duc, and Trinh Duc Chieu,The Evolution of Vietnamese industry, Central Institute for Economic Management, Hanoi,Department of Enterprise Reform and Development, CIEM, Hanoi,n.d.
16. S Alansary, Tareq Al-Ansari , Defining 'free zones': A systematic review of literature, Heliyon, 2023.
17. Trường Lăng, The Rise of Industrial Zones and Industrial Parks in Vietnam, July 17, 2023, https://www.viettonkinconsulting.com/fdi/the-rise-of-industrial-zones-and-industrial-parks-in-vietnam/
18. TTTFIC Group, Bac Giang Province, https://tttfic.com/province-city/bac-giang-province/
19. TTTFIC Group, Binh duong province, https://tttfic.com/province-city/binh-duong-province/
20. TTTFIC GROUP, Da Nang City, https://tttfic.com/province-city/da-nang-city/
21. TTTFIC Group, Ho Chi Minh City, https://tttfic.com/province-city/ho-chi-minh-city/
22. UNIDO Country Office in Viet, Economic Zone S In The Asean, August 2015.
23. : Vietnam Briefing, An Introduction to Vietnam's Leading Import and Export Industries, https://www.vietnam-briefing.com/news/introduction-vietnams-export-import-industries.html
24. Vu Nguyen Hanh, Eco-Industrial Parks in Vietnam: Implementation and Key Goals, Vietnam Briefing, July 10, 2024,n.p, https://www.vietnam-briefing.com/news/eco-industrial-parks-vietnam.html/
25. Vu Nguyen Hanh,Vietnam Manufacturing Tracker: 2024-25, December 20, 2024 , https://www.vietnam-briefing.com/news/vietnam-manufacturing-tracker-2024-25.html/

26. World Economic Forum (WEF), Global Competitiveness Report 2019.

Le Anh Tuan, Achieving a green energy transition in Vietnam's transport sector through electric mobility, 21 November 2023, https://slocat-net.translate.goog/achieving-a-green-energy-transition-in-vietnams-transport-sector-through-electric-mobility/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc